مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية

إعداد الطالب

عبدالله محمود سالم الهوامله

المشرف

الدكتور عبدالله الخوالدة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء - الأردن

٢٥-٢-٢٠١٦

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ (مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية) بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. عبدالله أحمد الخوالدة، رئيساً. أستاذ مساعد، محاسبة مالية. الجامعة الهاشمية.	....
أ. د. وليد زكريا صيام، عضواً. أستاذ، محاسبة إدارية. الجامعة الهاشمية	....
الدكتور إبراهيم محمود منصور، عضواً. أستاذ مشارك، نظم معلومات محاسبية. الجامعة الهاشمية.	....
الدكتور سنان سليمان العبادي، عضواً. أستاذ مشارك، النظرية المحاسبية جامعة البلقاء التطبيقية.	....

الإهــداء

الى من أنحني لأُقبِّل يديها، وأسكب دموع ضعفي فوق صدرها، واستجدي نظرات الرضا من عينيها، الى الغالية التي أهفو للقياها في كل حين،الى من أعطتني من دمها وروحها وعمرها حباً وتصميماً ودفعاً لغدٍ أجمل...

أمي الحنونة

الى قدوتي الأولى، ونبراسي الذي ينير دربي، الى من علّمني أن أصمد أمام أمواج البحر الثائرة، الى من أعطاني ولم يزل يعطني بلا حدود، الى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به...

أبي الغالي

الى من يسكنون روحي وقلبي، الى عنبر حياتي ومسكها، الى من تأبى النفس إلَّا أن تبين لهم بعض ما يختلجُ في الصدر، ويشتعلُ في الأعماق، الى قرَّة عيني...

إخوتي وأخواتي

الى كل من سلك سبيل العلم درباً ومنهجاً في حياته طالباً رضا الله وتوفيقه، ثم نصرة الدين، وعلو شأن الأمة..

أُهدي هذا الجهد المتواضع

عرفاناً بالجميل و نكراناً لذاتي...

الباحث

الشكر و التقدير

أتقدم بالشكر العظيم لله سبحانه و تعالى، صاحب الفضل الذي أعانني على إنجاز هذا العمل، و يسَّر لي كل ما أحتاجه لإتمام الدراسة فله الحمد و له الشكر على فضله وامتنانه.

و انطلاقاً من قول رسولنا الكريم صلى الله عليه و سلم **"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"**، فإنني أشكر الدكتور عبدالله الخوالدة لما بذله من جهد كبير في الإشراف عليَّ لإخراج هذه الرسالة، فكان لي خير موجه و دعمني بعلمه و خبراته و إرشاداته القيِّمة و توجيهاته الكريمة التي أثرت هذه الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير الى الأستاذ الدكتور وليد صيام والدكتور إبراهيم منصور والدكتور سنان العبادي لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة و تقييمها و إبداء توجيهاتهم رغم مشاغلهم العلمية و العملية فجزاهم الله خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للجامعة الهاشمية بطاقمها الأكاديمي و الإداري لجهودهم المبذولة في خدمة الطلاب.

كما وأتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين منحوني الوقت والجهد سواء في الاستشارات الأكاديمية أو تحكيم الاستبانة التي تم الاعتماد عليها، الذين لم يترددوا في تقديم العون والنصيحة والمشورة للباحث خلال فترة العمل على إنجاز هذه الدراسة.

وأخيراً أتوجه بكل مشاعر الحب والعرفان لكل من ساعدني وقدم لي العون في إنجاز هذه الدراسة لعلها تعود بالفائدة على المسيرة العلمية و العملية.

الباحث

قائمة المحتويات	
الموضوع	**رقم الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية

إعداد الطالب

عبدالله محمود سالم الهوامله

المشرف

الدكتور عبدالله أحمد الخوالدة

أستاذ مساعد

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إلتزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وهدفت إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وأيضاً هدفت إلى التعرف على أثر المتغيرات الشخصية على إلتزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة وزعت على المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث تم إختيار (٦٠) شركة كعينة عشوائية طبقية تناسبية، وتم توزيع (١٢٠) إستبانة على المدققين الداخليين العاملين فيها، بواقع إستبانتين لكل شركة. وتشكل العينة ما نسبته (٢٣.٠٧%) من مجتمع الدراسة البالغ (٢٦٠) شركة، وبلغ عدد الإستبانات المستردة والصالحة للتحليل (١١٢) إستبانة أي ما نسبته (٩٣.٣٣%) من مجموع الإستبانات الموزعة. وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الإستبانات من خلال إستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

توصل الباحث من خلال الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة. وأنه لا توجد معوقات تحول دون التزام المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الاردنية

بمعايير التدقيق الداخلي الدولية. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والمتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين بإستثناء ما يتعلق بعدد سنوات الخبرة، حيث لوحظ وجود فروق لصالح عدد سنوات الخبرة.

وأوصى الباحث بعدة توصيات بضرورة متابعة المدققين الداخليين باستمرار التطورات والمستجدات في مجال العلوم المتعلقة بالمراجعة والتدقيق، وتعيين المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الاردنية من ذوي الخبرة ومن هم حاصلين على شهادات مهنية، والعمل على وجود إلزام قانوني يلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

١.١: مقدمة

٢.١: مشكلة الدراسة

٣.١: أهمية الدراسة

٤.١: أهداف الدراسة

٥.١: فرضيات الدراسة

٦.١: الدراسات السابقة

٧.١: ما يميز هذه الدراسة

١.١ مقدمة

لا شك أن هناك زيادة في الأنشطة الاقتصادية في المجالات المتعددة على مر السنين وخاصة السنوات القليلة الماضية والذي بدوره أدى الى زيادة في المساهمين الذين يهتمون بالقوائم المالية السنوية لتقييم كفاءة وفاعلية الادارة واستخدامها الأمثل والكفء للموارد المتاحة، كل هذا يحتاج الى دور رقابي من خلال وجود ادارة التدقيق الداخلي التي تقوم بالتقييم الداخلي لمدى كفاءة وفاعلية الادارة داخل الشركات والمنشآت مهما تعددت نشاطاتها.

وتأكيداً لأهمية التدقيق الداخلي في حياة الشركات والمنشآت المختلفة فقد وضع معهد المدققين الداخليين الامريكي (The Institute of Internal Auditors IIA) معاييراً خاصة بالتدقيق الداخلي وحدد فيها النقاط الأساسية لعملية التدقيق الداخلي وذلك للقيام بدورها في الحفاظ على ممتلكات المشروعات والشركات من التلاعب والسرقة والاستخدام البشري دون وجه حق.

ولما كان الهدف الرئيسي من التدقيق الداخلي هو التأكد من كفاءة وقدرة وفاعلية الادارة التنفيذية في المشاريع والشركات التابعة بالقيام بعملها ومواكبة التطور والارتقاء بمستوى الأداء والمراقبة والمساءلة، فإن المشاريع والشركات ملزمة بتطبيق اللوائح والقوانين والأنظمة بغرض سلامة وحسن تنفيذ برامج وأهداف الشركة.

ونظراً لما يمتاز به قطاع الشركات المساهمة العامة في الأردن من مواكبة للتوجهات العالمية الحديثة في المجالات كافة ليكون لديه ميزة يستطيع من خلالها المنافسة على المستوى الاقليمي والعالمي ليتمكن من تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، وما له من ارتباط بالمصلحة الوطنية الأردنية العليا، فالشركات المساهمة العامة سواء قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات أو قطاع التأمين أو قطاع البنوك تعد جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاديات في كل دول العالم لما تمثله من نمطٍ اقتصاديٍ متقدمٍ يدلل على أروع صور الاندماج بين العوامل المادية المتمثلة في رأس المال

والعوامل البشرية المتمثلة في الخبرة والعمل، لهذا لا بد أن يُعطى قطاع الشركات المساهمة العامة بمجمله قدراً من الاهتمام والدراسة ليحقق ما يُخطط له من أهداف، لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على مدى التزام المدقق الداخلي في هذه الشركات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والتعرف على معوقات الالتزام بهذه المعايير، وتقديم ما من شأنه العمل على تحسين العمل في هذا القطاع.

٢.١ مشكلة الدراسة

تحتوي الشركات المساهمة العامة الاردنية قطاع الخدمات وقطاع الصناعة وقطاع التأمين وقطاع البنوك، ولأن ادارة التدقيق الداخلي معنية بشكلٍ كبير بتطور الشركات المساهمة العامة الاردنية وذلك من خلال القرارات والتوصيات التي توجهها الى ادارات هذه الشركات، ولا غرابة فإن التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الدولية يساهم في زيادة أداء وكفاءة التدقيق الداخلي ويجعل الادارة تعتمد بشكلٍ كبير على التقارير والتوصيات التي تقدمها ادارة التدقيق الداخلي. لذا؛ تحاول هذه الدراسة معرفة مدى التزام المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

١. ما مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية؟
٢. هل هناك معوقات تحول دون التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية؟
٣. هل هناك فروقات ذات دلالة احصائية في مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي، التخصص الجامعي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية)؟

٣.١ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، والتعرف على المعوقات التي تحول دون الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية. حيث ستسهم هذه الدراسة في تحديد مَواطن عدم الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية ووضع التوصيات اللازمة التي تؤدي الى تحسين الالتزام بها مما يعزز من أهمية ومكانة وحدات التدقيق الداخلي في مختلف قطاعات الشركات المساهمة العامة الاردنية والذي بدوره يؤدي الى تحسين أداء الشركات المساهمة العامة الاردنية وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني.

٤.١ أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

١. معرفة مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

٢. معرفة المعوقات التي تحول دون التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

٣. معرفة أثر المتغيرات الشخصية على التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

٥.١ فرضيات الدراسة

قام الباحث قام بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

HO١ :لا يلتزم المدققون الداخليون في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

HO٢ :توجد معوقات تحول دون الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

HO٣ :لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة تعزى للمتغيرات الشخصية (المؤهل العلمي، التخصص الجامعي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية) للمدققين الداخليين.

٦.١ الدراسات السابقة

١.٦.١ الدراسات العربية

من خلال استطلاع الباحث للأدبيات السابقة، سيعرض فيما يلي أكثر الدراسات قربا من موضوع دراسته، وعلى النحو التالي:

دراسة (البشتاوي، ٢٠١٤) بعنوان: "دور الحاكمية المؤسسية في تعزيز أداء المدقق الداخلي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين"، هدفت هذه الدراسة الى بيان دور لجان الحاكمية المؤسسية وقيامهما بوظائفهما لتعزيز أداء المدقق الداخلي وبما يضمن المحافظة على استقلاليته ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة معها. وقد اشتمل مجتمع الدراسة على المحاسبين القانونيين المزاولين للمهنة والذي يقدر عددهم بحدود (٣٥٤) مدققاً، حيث استهدفت الدراسة عينة منهم بلغت (٢٠٠) مدقق. وكان من أهم نتائج الدراسة أنها توصلت الى أن هنالك دوراً للجان الحاكمية المؤسسية في الأردن يؤدي الى زيادة فعالية أداء المدقق الداخلي من خلال زيادة فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والرقابة الإدارية والمحاسبية. ومن أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة ضرورة التأكيد على استقلالية المدقق الداخلي في الأردن وتأهيله علمياً وعملياً وإعطائه الصلاحيات للقيام بالإجراءات التدقيقية اللازمة لتعزيز الثقة بالبيانات والمعلومات المقدمة الى

مستخدميها على مختلف أنواعهم، ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية وقرارات مجلس الإدارة للمحافظة على حقوق كافة الأطراف المرتبطة مع الشركة وتنظيم العلاقات معهم.

دراسة (الجابري، ٢٠١٤) بعنوان: "تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن"، هدفت هذه الدراسة الى تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي تمثلت في المدققين الداخليين، في الادارة العامة للمراكز الرئيسية لشركات التأمين في مدينة صنعاء. وكان من أهم نتائج الدراسة أنها توصلت الى وجود تأثير كبير لدور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن وذلك من خلال: إن خبرة وكفاءة المدقق الداخلي لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية،التزام المدقق الداخلي برفع تقارير دورية الى مجلس الادارة متضمنة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية له تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية،أن يتمتع المدقق بالحيادية والنزاهة له دور هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، أن هناك عدد من الصعوبات التي تؤثر على دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية أهمها: تقييد صلاحية التدقيق والفحص من قبل الادارة التنفيذية، ضعف الإلمام باللوائح والأنظمة وضعف قدرة المدقق الداخلي في فهم مسارات العملية المحاسبية في النظم الإلكترونية وضعف التأهيل وصعوبة التواصل مع مجلس الإدارة.أوصت الدراسة شركات التأمين منح المدققين الداخليين فيها الصلاحيات الكاملة التي تساعدهم على القيام بالمهام المنوطة بهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

دراسة (ريان، ٢٠١٤) بعنوان: "الأهمية النسبية للعوامل المحددة لفاعلية التدقيق الداخليفي الشركات المساهمة العامة الأردنية"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأهمية النسبية للعوامل المحددة لفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث استبانة قام بتوزيعها على عينة من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين وأعضاء لجان التدقيق، وكان من أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين السمات والمعارف والخبرات الشخصية للمدقق الداخلي وفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية وكانت بمستوى مرتفع جداً، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين البيئة الداخلية لإدارة التدقيق الداخلي والأدوات التي توفرها للمدقق لأداء المهام الموكلة إليه وفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية وكانت بدرجة مرتفعة، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسات والإجراءات الموضوعة لتنفيذ مهمة التدقيق وفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية وكانت بدرجة مرتفعة، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير تقييم الأداء وقنوات الاتصال اللازمة لإيصال نتائج التدقيق الداخلي إلى الجهات المعنية وفاعلية التدقيق الداخلي وكانت بدرجة مرتفعة، ومن أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة: التأكيد على أهمية توافر الصفات الخاصة بالمدققين الداخليين، كذلك زيادة الحرص على وجود وثيقة التدقيق التي تشمل الأهداف والسياسات والصلاحيات والإجراءات الموضوعة والمسؤوليات في الشركة لأهميتها في تنفيذ مهمة التدقيق، الإشراف الفعّال على أعضاء فريق التدقيق الداخلي أثناء تنفيذ عملية التدقيق الداخلي.

دراسة (الشوبكي، ٢٠١٤) بعنوان: "أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمُعدّي القوائم المالية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية)"، هدفت هذه الدراسة إلى تعرف الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين جودة التدقيق

الداخلي بما يحد من خطر الأحكام الشخصية لمُعدّي القوائم المالية وتعرُّف مدى كفاءة المدقق الداخلي وفاعليته في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وتعرُّف كفاءة عمل الموظفين في الأقسام جميعها وخصوصاً ما يخص التدقيق الداخلي ومعدِّي القوائم والبيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، كذلك تعرُّف نظام الرقابة الداخلية في ظل تطور المعالجة الإلكترونية المستخدمة وإجراءات الرقابة على العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية ومدى تحقيق المصداقية والبعد عن الأحكام الشخصية المغلوط بها، وكان من أهم نتائج الدراسة: أن هناك التزاماً جيداً ومقبولاً بمعايير التدقيق الداخلي، كذلك هناك ارتباط طردي بين جودة التدقيق الداخلي وحجم رأس مال البنوك التجارية، كذلك هناك نقص في عدد المدققين الداخليين. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: أن على البنوك التجارية الأردنية تعيين عددٍ كافٍ من المدققين الداخليين المؤهلين، وإعادة تأهيل المدققين باستمرار، ويجب على البنك المركزي الأردني والجهات المنظمة لعمل البنوك التجارية الأردنية أن تصدر مزيداً من التعليمات تجبر البنوك على الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بما يضمن الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدِّي القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

دراسة (سويدان وابو زريق، ٢٠١٣) بعنوان: "مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية"،هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية بمعايير التدقيقالدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية ومعرفة أهم المعوقات التي قد تحول دونالالتزام بها. بالإضافة إلى معرفة بعض المتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنيةعلى مستوى التزامهم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.وكان من أهم نتائج الدراسة أن المدققين الداخليين يلتزمون بشكل عام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة ولكن يستثنى عدم وجود اهتمام كاف من قبل

المدققين الداخليين بالمعيارالثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية الذي يتعلق بالكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة والمعيار الرابع والذي يتعلق ببرنامج تحسين وضبط جودة عمل التدقيق الداخلي، كما تبين وجود معوقات تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الدولية وهي انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة التزام المدققين الداخليين بكافة معايير التدقيق الداخلي الدولية، وضرورة قيام إدارات الشركات برفد دوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة خاصة في المجالات القانونية والهندسية، وضرورة قيام إدارات الشركات بإشراك كوادر التدقيق الداخلي في دورات مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي.

دراسة (رضوان، ٢٠١٢م) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية في قطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من اربعة محاور ,اعتماداً على الدراسات السابقة والاطار النظري، وزعت على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة. وكان من أهم نتائج الدراسة وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية، وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء المتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية في قطاع غزة وبين إدارة المخاطر المصرفية، وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف في قطاع غزة بنشاط التدقيق

الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف. ضرورة تركيز التشريعات الخاصة بمهنة التدقيق الداخلي على إستقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها، ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

دراسة (سالم، ٢٠١٢) بعنوان: "واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة (دراسة ميدانية تحليلية)"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تصميم استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وفرضياتها، وقد قام الباحث بتوزيع (٨٥) إستبانة على جميع وحدات التدقيق الداخلي والعاملين فيها والعاملين في الرقابة والمدراء الماليين والمحاسبين في بلديات قطاع غزة والبالغ عددها (٢٥) بلدية، وكان من أهم نتائج الدراسة: قيام المدققين الداخليين بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة منهم، والتزامهم بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، واهتمام أعضاء المجلس البلدي بأهمية وجود قسم للتدقيق الداخلي، وإتباع قسم التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة للدائرة المالية وليس للإدارة العليا، وعدم اهتمام الإدارة العليا بتطوير قسم التدقيق الداخلي، وعدم وجود قانون يلزم البلديات بضرورة وجود قسم تدقيق داخلي ومدقق خارجي. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة قيام المدققين الداخليين بكافة مهام التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة بشكل أكبر مما هو مطبق، وزيادة التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وزيادة اهتمام الإدارة العليا في البلدية بتطوير قسم التدقيق الداخلي، وضرورة أن يكون قسم التدقيق الداخلي تابع للإدارة العليا، وضرورة سن قانون يلزم البلديات بوجود قسم التدقيق الداخلي بها وضرورة التعاقد مع مدقق خارجي.

دراسة (العبدلي، ٢٠١٢) بعنوان: "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية في جودة عملية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، أما أفراد عينة الدراسة فتكونت من (١١٤) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الشركات، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والإستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة التأكيد على أهمية الإلتزام بالإفصاح والشفافية وذلك لتأثيرها الواضح في جودة التدقيق الداخلي، ومراعاة مدى التقيد والإلتزام بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالشركة، إضافة إلى إيلاء استقلال المدقق الداخلي الأهمية التي يستحقها وأهمية التقيّد والإلتزام بالقوانين والأنظمة والتشريعات القانونية النافذة التي توضح حقوق المساهمين وواجباتهم كونها تؤثر على جودة التدقيق الداخلي.

دراسة (النونو، ٢٠٠٩) بعنوان: "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة"، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، وتحديد ما إذا كان الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات وهي: (المؤهل العلمي، التخصص المهني، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية). ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها فقد اعتمدت الدراسة على

البيانات الأولية والثانوية حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وقد وزعت على جميع المدققين ومدراء الفروع العاملين في البنوك الإسلامية وكذلك المفتشين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية. وكان من أهم نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية تطبق معايير التدقيق الداخلي بدرجة جيدة، وهناك تفاوت في تطبيق معايير الأداء حيث كانت تتراوح جميعها ما بين الجيدة والمتوسطة، وهناك تفاوت في تطبيقات بذل العناية المهنية من قبل المدققين الداخليين، وأن مدى التزام المدققين الداخليين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الاسلامية لا يختلف باختلاف المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وهناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: ضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية بشكل أكبر مما هو مطبق، وضرورة قيام البنوك الاسلامية بإعطاء أهمية بالغة حول تطبيقات معايير الأداء، وضرورة العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح، والعمل على إلزام قانوني يلزم البنوك الإسلامية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وجهة تشرف على ذلك، وضرورة أن يكون لدى المدققين الداخليين المعرفة الكاملة بمعايير التدقيق الداخلي، والعمل على إصدار معايير تدقيق داخلية خاصة بالبنوك الإسلامية.

٢.٦.١ الدراسات الأجنبية

دراسة (Hailemariam,٢٠١٤)بعنوان: "Determinants of Internal Audit Effectiveness in the Public Sector, Case Study in Selected Ethiopian Puplic Sector Offices"، هدفت هذه الدراسة الى التحقق من فعالية التدقيق الداخلي في مكاتب القطاع العام في اثيوبيا، حيث شملت هذه الدراسة (١٥) مكتب من مكاتب القطاع العام تم اختيارها كعينة للدراسة، حيث كانت فِرَق الإدارة والمدققين الداخليين هم مصدر البيانات المطلوبة

للباحث، تم تصميم استبانة وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود العديد من المؤثرات على فعالية التدقيق الداخلي مثل: توجهات الإدارة ومستوى دعم الإدارة للتدقيق الداخلي، واستقلالية المدققين الداخليين، ووجود العدد الكافي من المدققين الداخليين، ووجود توافق بين ميثاق التدقيق الداخلي وفعالية التدقيق الداخلي في القطاع العام. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: دعم الإدارة للمدققين الداخليين وذلك لزيادة فعالية التدقيق الداخلي، وأن يكون هناك عددٍ كافٍ من المدققين الداخليين، وإمكانية تحسين التوافق بين ميثاق التدقيق الداخلي وفعالية التدقيق الداخلي، وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين.

دراسة (Lindh and Bivesjo, ٢٠١٤) بعنوان: "Internal Auditing A shift in Role and Scope"، هدفت هذه الدراسة إلى التحقق فيما إذا كان التوثيق في دائرة التدقيق الداخلي في البنوك يعكس تحولاً نحو مزيد من الأنشطة الإستشارية، وأيضاً كيف يمكن توضيح هذا التغيير المحتمل في توثيق التدقيق الداخلي، حيث عرضت الدراسات السابقة بأنه تم تطوير التدقيق الداخلي ليضم بالإضافة للأنشطة التوكيدية التقليدية أنشطة استشارية مثل تقييم إدارة المخاطر ودعم حوكمة الشركات، حيث ترى بعض هذه الدراسات بأن هذا التطور يمكن أن يكون ذو تأثير سلبي على استقلالية المدقق الداخلي، تم في هذه الدراسة عمل تحليل محتوى نوعي للوثائق الداخلية التي تم جمعها من مجتمع الدراسة خلال الفترة من (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) حيث تم التحليل باستخدام نظام الترميز، وكان من أهم نتائج الدراسة بأن عملية التوثيق تعكس في معظم الأوقات تحولاً نحو مزيد من الأنشطة الإستشارية، ويستفيد التدقيق الداخلي أيضاً من توصيات معهد المدققين الداخليين.

دراسة (Endaya andHanefah, ٢٠١٣) بعنوان: "Internal Audit Effectiveness: An Approach proposition to develop the theoretical framework"، هدفت

هذه الدراسة الى معرفة العوامل المؤثرة في التدقيق الداخلي وكيفية قياس هذه العوامل. حيث لا يوجد اجماع بين الباحثين لمعرفة الاطار النظري لكيفية قياس فعالية هذه العوامل المؤثرة في التدقيق الداخلي. وتوصلت العديد من النظريات ومن أغلبها نظرية الوكالة، والنظرية المؤسسية، ونظرية الاتصال الى المسار الذي يمكن أن يحقق فعالية التدقيق الداخلي، وذلك من خلال ربط فعالية التدقيق الداخلي بالخصائص المتوفرة لدى المدققين الداخليين وأداء قسم التدقيق الداخلي وكذلك دعم أعضاء المؤسسة كمتغير رئيسي يساهم في تعزيز الرؤى للأبحاث المستقبلية، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة أن نظرية الوكالة والنظرية المؤسسية ونظرية الاتصال يمكن أن تساعد في بناء الاطار النظري لفعالية التدقيق الداخلي، كما وجدت هذه الدراسة بأنه ليس هناك نية في الدراسات السابقة لتبنّي فعالية التدقيق الداخلي، لذلك سعت هذه الدراسة الى سد هذه الفجوة من خلال تطوير المقترحات البحثية التي تستد الى نهج يجمع بين النظريات المستخدمة في هذه الدراسة.

دراسة (Gerrit Sarens, ٢٠٠٧) بعنوان: "The of internal auditing in corporate governance qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics"، تناولت الدراسة موضوع "دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات"، وقد هدفت الى مناقشة تأثير الخصائص التنظيمية كمدخل كمي ونوعي في اطار دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات. وكان من أهم نتائج الدراسة أن المستوى العام للمحافظة على حقوق المساهمين يمكن أن يزداد من خلال القيام بتكامل مهام التدقيق الداخلي والخارجي، كما أن قرارات الإدارة العليا لها تأثير هام على أداء التدقيق الداخلي وعلى عمله، وبالتالي فإن التدقيق قادر على مقابلة معظم القرارات الصادرة من الإدارة العليا والتي بدورها توفر الدعم والمساندة للتدقيق الداخلي.

٧.١ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها، اهتمامها بدراسة مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في جميع القطاعات (الخدمات، الصناعة، التأمين، البنوك) دون استثناء، فمعظم الدراسات السابقة كانت تركز على قطاع معين فقط من الشركات المساهمة العامة مثل شركات التأمين الأردنية، البنوك التجارية الأردنية.

الفصل الثاني

الاطار النظري للتدقيق الداخلي

١.٢: مفهوم التدقيق الداخلي

٢.٢: تطور التدقيق الداخلي

٣.٢ أنواع التدقيق الداخلي

٤.٢: أهمية التدقيق الداخلي

٥.٢ أهداف التدقيق الداخلي

٦.٢: الفرق بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية

٧.٢: قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي

٨.٢: معايير التدقيق الداخلي

١.٨.٢: أهداف معايير التدقيق الداخلي

٢.٨.٢: معايير الصفات

٣.٨.٢ : معايير الأداء

٤.٨.٢ :معايير التنفيذ

٩.٢: موقف التشريعات الأردنية من التدقيق الداخلي

١.٢ مفهوم التدقيق الداخلي:

يعرف التدقيق الداخلي على أنه "نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات ادارة الخطر، والرقابة، والتوجيه (الحوكمة)". (الوردات، ٢٠١٤)

كما عرّف (ريان، ٢٠١٤) التدقيق الداخلي على أنه "عبارة عن وظيفة مستقلة وموضوعية تقوم بفحص وتقويم أنشطة الشركة المختلفة، وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل الشركة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق القيام بالتحليل والتقويم والتوصيات المنشورة للإدارة العليا".

وقد أشار (الجابري، ٢٠١٤) الى التطورات المهمة التي حدثت في وظيفة التدقيق الداخلي من حيث النطاق والمسؤوليات المنوطة بهذه الوظيفة وكذلك من حيث الأهمية والدور الذي تلعبه في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، كما أشار الى دور التدقيق الداخلي كنشاط استشاري وتأمين موضوعي، ودور التدقيق الداخلي في زيادة القيمة وتحسين الأداء بالنسبة للعمليات الخاصة بالمنشأة.

وبالنسبة للمدقق الداخلي، فقد عرّفه (الذنيبات، ٢٠١٢) بأنه "شخص يقوم بوظيفة تدقيق داخلية مستقلة ضمن جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الادارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفؤ وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الادارة، وذلك باستخدام طريقة منظمة لتقييم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي".

ذكر (Hailemariam, ٢٠١٤) تعريف بسيط للتدقيق الداخلي على أنه "تقييم مستقل، وظيفة أُنشأت في المنظمة من أجل التحقق من الأنشطة وتقييمها، وذلك كخدمة للمنظمة".

عرّف القانون الهولندي (DCGC) في (Swinkels,٢٠١٢) التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة لتقييم أنظمة ادارة المخاطر والرقابة الداخلية"، اذ أن هذا القانون اشار الى ان خطة التدقيق الداخلي والأنشطة والنتائج يجب أن تتم مناقشتها مع المدقق الخارجي ولجنة التدقيق.

وبالنسبة لمعهد المدققين الداخليين (IIA) وحسب الموقع الإلكتروني له فقد عرّف التدقيق الداخلي بأنه "نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف اضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع اسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة".

ومن خلال تعريف معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي نستنتج ما يلي:

١. ان التدقيق الداخلي يقدم خدمات توكيدية واستشارية.
٢. ان التدقيق الداخلي يساعد في تقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة.
٣. ان التدقيق الداخلي يساعد في تقييم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر.
٤. ان التدقيق الداخلي يساعد في تقييم وتحسين فاعلية الرقابة.

٢.٢ تطور التدقيق الداخلي:

ساهم تطور المجتمعات في جميع انحاء العالم في تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد هذه المجتمعات والذي بدوره ادى الى زيادة الاهتمام بالتدقيق.

اذ يرى (الوردات، ٢٠١٤) بأن التحقق من صحة البيانات المحاسبية والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع هي حاجة كل انسان وذلك لأنه يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، لذا من هنا استمدّت مهنة التدقيق نشأتها، وقد ظهرت الحاجة الى التأكد من صحة البيانات المحاسبية أولاً لدى الحكومات، حيث أن الوثائق التاريخية تدل على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة.

أما (الجابري، ٢٠١٤) فقد أشار الى أنه ومع تطور المشروعات وزيادة الاهتمام بها من الأطراف ذات العلاقة أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاقه وذلك حتى يمكن استخدامه كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة بالمعلومات التي تستطيع الإدارة من خلالها معرفة فيما اذا كانت الامور تسير بما يحقق الأهداف أم لا، وبذلك فإن التدقيق الداخلي يشمل نواحي النشاط الأخرى وليس فقط تدقيق العمليات المحاسبية والمالية، ومن العوامل التي ساعدت على تطور التدقيق الداخلي:

١. ضرورة ابتكار وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش.

٢. ظهور الشركات ذات الفروع المنتشرة في أكثر من بقعة جغرافية.

٣. الحاجة الى تقارير دورية دقيقة و واقعية.

٤. ضرورة تدقيق العمليات أولاً بأول لا سيما في الشركات المالية.

وذكر (الوردات، ٢٠١٤)ان المتتبع لتاريخ تطور التدقيق يلاحظ تعدد وتنوع أشكال ومجال التدقيق فقد انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم وأوسع لإجراء وسائل ايصال النتائج.

وبخصوص تطور مرحلي للتدقيق الداخلي أشار (المدلل، ٢٠٠٧) الى ان التدقيق الداخلي قد مَرَّ بثلاثة مراحل، حيث كانت كل مرحلة أعم وأشمل من المرحلة التي قبلها، اذ تمثلت المرحلة الأولى في التحقق من الدقة الحسابية للأرقام المحاسبية، والمرحلة الثانية تمثلت في التحقق من دقة وملائمة حسابات المنشأة والقوائم المالية بما في ذلك التحقق من ملكية الاصول والتحقق من نتيجة الأعمال للمنشأة، أما في المرحلة الثالثة فقد أصبح التدقيق الداخلي جزءاً من نظام الرقابة الإدارية الذي تتبناه المنشأة في جميع المجالات التشغيلية والمالية.

اضافة الى ما ذُكر سابقاً، هنالك العديد من العوامل التي ساهمت ايضاً في تطور التدقيق الداخلي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. انشاء معهد المدققين الداخليين (IIA) عام ١٩٤١م،اذ أن العضوية في المعهد نمَت بسرعة فعند انشاء المعهد كان عدد الأعضاء ٢٤ عضو ثم أصبح ١٠٤ أعضاء في نهاية السنة الأولى ثم أصبح ١٠١٨ عضو في نهاية الخمس سنوات الأولى، في عام ١٩٥٧م تجاوز عدد الأعضاء ٣٧٠٠ عضو، ٢٠% منهم من خارج الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أكثر من سبعون عام أصبح معهد المدققين الداخليين منظمة عالمية تضم أكثر من ١٨٠,٠٠٠ عضو، أُنشئَ معهد المدققين الداخليين كجمعية مهنية دولية في فلوريدا في الولايات المتحدة الامريكية، وهذا المعهد هو الصوت العالمي لمهنة التدقيق الداخلي كسُلطة معترف بها وكمُوجّه أساسي للأعضاء الذين يعملون في التدقيق الداخلي، وادارة المخاطر، والحوكمة، والرقابة الداخلية، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات، حيث أن مهمة المعهد هي توفير قيادة ديناميكية للمهنة العالمية للتدقيق الداخلي، ومن الأنشطة التي تدعم هذه المهمة وحسبالموقع الالكتروني لمعهد المدققين الداخليين (IIA):

- دعم وتعزيز قيمة المدققين الداخليين التي تضاف الى قيمة مؤسساتهم.
- دعم فرص التطوير والتعليم المهني الشامل للمدققين الداخليين.
- توفير المعرفة المتعلقة بالتدقيق الداخلي ودوره في الرقابة، وادارة المخاطر، والحوكمة، وذلك للممارسين وأصحاب المصالح.
- تثقيف الممارسين والاطراف الأخرى بأفضل الممارسات للتدقيق الداخلي.
- الجمع بين المدققين الداخليين من مختلف البلدان وذلك لتبادل المعلومات والخبرات.

٢. ظهور لجنة رعاية المؤسسات committee of sponsoring organizations COSO، تشكلت عام ١٩٨٥م في الولايات المتحدة الامريكية لرعاية اللجنة الوطنية لاعداد التقارير المالية الاحتيالية، تضم اكبر خمس جمعيات مهنية في الولايات المتحدة الامريكية في مجال التدقيق والرقابة والمحاسبة، حيث تم وضع أدوات ومفاهيم من قبل COSO حتى يتم من خلالها تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، اذ أنه بعد عملية التقييم يتم تحديد النقاط السلبية والايجابية في أنظمة الرقابة الداخلية. (الموقع الالكتروني لمعهد المدققين الداخليين)

٣. وثيقة لجنة بازل عام ٢٠٠٠م التي تخص البنوك والمصارف، حيث أوصت هذه الوثيقة بإنشاء وحدة التدقيق الداخلي بحيث تكون ذات استقلالية وحيادية عالية وأن يتمتع المدققون الداخليون بمهنية وكفاءة عاليتين وأن تقوم هذه الوحدة برفع تقاريرها الى الادارة العليا أو الى مجلس الادارة (المدلل، ٢٠٠٧).

٤. ظهور القوانين الحكومية المُلزمة التطبيق مثل قانون ساربنس – أوكسلي (SOX) عام ٢٠٠٢م، اذا سنّ الكونغرس الامريكي هذا القانون بعد مسلسل سقوط وانهيار العديد من الشركات الكبرى والأزمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم والمنطقة، حيث الزم الوحدات الاقتصادية بتطبيق وظيفة التدقيق الداخلي وكان ضمن قواعد هذا القانون، الافصاح عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية.

٥. ان التطبيق الجيد لقواعد حوكمة الشركات يتطلب أن يتوفر في الشركات نظام رقابي قوي يحتوي ادارة تدقيق داخلي تدعم مجلس الادارة فيما يتعلق بتقييم المخاطر على مستوى المؤسسة وتساعد مجلس الادارة في تقييم استقلالية المدققين الخارجيين، اذ أنه من الضروري ان تهتم لجنة التدقيق اهتماما خاصا بالتدقيق الداخلي وتقييم فاعليته كجزء من

تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتوكل لجنة التدقيق ادارة التدقيق الداخلي في دراسة وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية الاخرى.

٣.٢ أنواع التدقيق الداخلي:

فيما يلي أنواع التدقيق الداخلي وذلك حسب تصنيف معهد المدققين الداخليين(الوردات،٢٠١٤):

أولا: تدقيق الالتزام

تقوم كل شركة بوضع مجموعة من القوانين والأنظمة والاجراءات وذلك لخدمة وتحقيق أهداف الشركة، لذا جاء تدقيق الالتزام للتحقق من مدى التزام الادارة التنفيذية للشركة بهذه القوانين والتأكد من تطبيقها بكفاءة وفعالية وبما يخدم ويحقق أهداف الشركة، وتحديد أوجه القصور ونقاط الخلل ومعالجتها وعدم تكرارها (الوردات،٢٠١٤).

ثانياً: التدقيق الداخلي التشغيلي

يعرّف التدقيق الداخلي التشغيلي (الجابري، ٢٠١٤) بأنه "الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض اعلام الادارة عما اذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الادارة، كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، بالاضافة الى تقويم اجراءات مختلف العمليات، ويجب أن يتضمن التدقيق ايضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل، والطرق لزيادة الكفاءة والربحية".

ان المدققين الداخليين هم الجهة الاقدر على القيام بمهمة التدقيق التشغيلي من خلال التأكد من كفاءة وفاعلية أداء الأنشطة التشغيلية الخاصة بالشركة، فقد أشار (الذنيبات، ٢٠١٢) الى ان التدقيق الداخلي التشغيلي يمكن أن يشمل المجالات والأنشطة التالية:

١. ادارة الموارد المتاحة، مثل ادارة الموارد البشرية وادارة التجهيزات وادارة الآلات وادارة النقد وغيرها من ادارة الاصول الثابتة والمتداولة.

٢. اجراءات التخطيط، واجراءات تقييم رأس المال والموازنات التقديرية والنفقات الجارية والنفقات الرأسمالية ومعدلات التكلفة ومعدلات السعر.

٣. اجراءات التسويق ودورة المبيعات ودورة المشتريات والرقابة على الانتاج وحفظ الطاقة وترشيدها.

ثالثاً: التدقيق الداخلي المالي

عرّف (العبدلي، ٢٠١٢) التدقيق الداخلي المالي بأنه "الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الادارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً".

التدقيق الداخلي المالي نوعين: التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف من خلال تكليف موظف معين لمراجعة كافة العمليات المالية للتأكد من سلامة التنفيذ، والتدقيق الداخلي المالي بعد الصرف من خلال استخدام أسلوب العينات في التدقيق للتأكد من أن الاجراءات تمت بما يحقق اهداف الشركة.

ذكر (Hailemariam,٢٠١٤) بأن التدقيق الداخلي المالي هو لمراجعة العمليات المالية والمحاسبية بحيث يتم تحديد فيما اذا كانت الاتفاقيات والتراخيص والمقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية قد تم تسجيلها والابلاغ عنها بشكل صحيح، وهذا النوع من التدقيق الداخلي يحدد أيضاً فيما اذا كان هناك رقابة كافية على النقد والاصول الأخرى، ورقابة على التملك واستخدام الموارد المتاحة.

رابعاً: تدقيق نظم المعلومات

ان استخدام الحاسوب بشكل واسع في الشركات وزيادة اعتماد هذه الشركات على الأنظمة الإلكترونية لأداء أعمالها اليومية وما الى ذلك من اعتماد المدراء على التقارير الصادرة عن هذه

الأنظمة خلق الحاجة للتأكد والتحقق من سلامة وصحة هذه الأنظمة وأنها قادرة على اعطاء تقارير مالية وتشغيلية سليمة ومفيدة في الوقت المناسب.

فقد عرّف (الوردات، ٢٠١٤) التدقيق الإلكتروني بأنه "عملية تطبيق اي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق".

خامساً: تدقيق الأداء

يسمى تدقيق الأداء احياناً بالتدقيق الإداري، اذ يتم من خلال فحص لفعاليات الادارة وذلك للتأكد من مدى كفاءتها وفعاليتها في استخدام مواردها، قد يتم التدقيق الاداري من خلال التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي، من خلال تدقيق الأداء يتم تحديد أوجه القصور والتنسيب بالتوصيات المناسبة وذلك لإدخال المعالجات المطلوبة، حيث ان تدقيق الأداء يعتبر وسيلة مهمة لتحسين الادارة، وبذلك فإن الهدف من تدقيق الأداء هو التحقق من الكفاءة والفعالية لأداء الموظفين.

سادساً: التدقيق البيئي

يهدف التدقيق البيئي الى قياس مدى الالتزام بالأنظمة البيئية التي تفرضها القوانين أو الناتجة عن الشركة، والتأكد من فعالية أنظمة الادارة البيئية وما اذا كانت اساليب الرقابة قد حُدّثت بطريقة مناسبة تساعد على اكتشاف ومعالجة أوجه القصور في الشركة.

عرّفت وكالة حماية البيئة الأمريكية التدقيق البيئي على أنه "عبارة عن فحص موضوعي منظم، دوري وموثق للممارسات البيئية للمنشأة للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المنشأة" (الوردات، ٢٠١٤).

كما عرّف (السقا، ٢٠١١) التدقيق البيئي بأنه "عمل اضافي لواجبات المدقق في اية منظمة أعمال يمكن أن تنشأ تأثيرات سلبية على البيئة نتيجة قيامها بنشاطاتها المختلفة، يقوم من خلاله بفحص مدى التزام منظمة الأعمال بمعالجة التأثيرات السلبية على البيئة، عن طريق مقارنة البرامج

المخططة مع ما تم تنفيذه فعلاً بموجب القوانين والسياسات الإدارية، والتأكد من صحة ودقة المعالجات المحاسبية التي تم من خلالها التعبير عن ذلك بصورة مالية وعرضها في القوائم المالية وتوصيلها الى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ قراراتها المختلفة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من معايير التدقيق التي يتم الاسترشاد بها من قبل المدقق في أداء عمله".

٤.٢ أهمية التدقيق الداخلي

ان أهمية التدقيق الداخلي قد ازدادت في الوقت الحاضر، اذ أن الشركات في مختلف الدول اهتمت في السنوات الأخيرة بالتدقيق الداخلي كنشاط تقييمي لأنشطة وعمليات الشركة بهدف تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، لذلك تعود أهمية وظيفة التدقيق الداخلي للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف الأنشطة، بحيث يتم اعتبارها صمام أمان للشركة (ريان، ٢٠١٤).

تبرز أهمية التدقيق الداخلي للإدارة من خلال تقديم الخدمات التالية (سالم، ٢٠١٢):

١. خدمات وقائية: حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية الكافية لأصول الشركة وموجوداتها، وحماية الاجراءات والسياسات من الانحرافات عند التطبيق.

٢. خدمات تقويمية: يتم من خلال هذه الوظيفة قياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة واجراءاتها في المشروع، ومدى الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعة.

٣. خدمات بنّاءة: اذ يتم من خلال هذه الوظيفة اقتراح التحسينات اللازمة على الاجراءات والسياسات داخل المشروع، وتطمئن الادارة على سلامة المعلومات المقدمة لها.

ان اضافة القيمة تزيد من أهمية التدقيق الداخلي حيث تضمن تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA) للتدقيق الداخلي الدور الاستشاري والتوكيدي للتدقيق الداخلي الذي بدوره يعمل على اضافة قيمة للشركة، اذ أن اضافة القيمة تتم من خلال تحسين وزيادة فرص تحقيق أهداف الشركة وتحسين السياسات والاجراءات والتقليل من المخاطر الى مستويات مقبولة (المدلل، ٢٠٠٧).

بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAS) كما جاء في (الطويل، ٢٠٠٩) أن أهمية التدقيق الداخلي تكون على سبيل المثال في:

١. يساعد مدققو الحسابات المستقلون على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة الى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال.
٢. يعمل المدراء الماليون في الادارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسة بفعالية وكفاءة.
٣. يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
٤. يساعد في وضع القرارات الأولية السليمة.

وبذلك فإن ادارات الشركات المساهمة تعتمد على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات سليمة ودقيقة ومُقدمة من جهة فنية محايدة، كذلك فإن المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار وحتى يحقق الاستثمار أكبر عائد ممكن فإنهم يعتمدون على القوائم المالية المدققة.

٥.٢ أهداف التدقيق الداخلي

ان اكتشاف الغش والأخطاء، والتأكد من سلامة وصحة البيانات، والتأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفؤ وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة، هو الهدف الأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي.

حدد (الوردات، ٢٠١٤) أهداف التدقيق الداخلي كما يلي:

١. التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات واجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.

٢. التأكد من التزام الإدارات والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والاجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة.

٣. اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة، وذلك للمحافظة على الممتلكات والموجودات.

٤. التأكد من صحة البيانات، ومراجعة وتقييم ادارة المخاطر الداخلية وتدقيق البيانات.

٥. مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر.

٦. مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

٧. التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

٨. إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعها الى أعلى سلطة تنفيذية.

أما (الطويل، ٢٠٠٩) فقد استنتجأن أهداف التدقيق الداخلي هي:

١. حماية الأصول والقضاء على الإسراف.

٢. سلامة المعلومات.

٣. الاستخدام الاقتصادي والكفؤ للموارد.

٤. تنفيذ السياسات والخطط والاجراءات والتعليمات.

وأضاف (الذنيبات، ٢٠١٢) أربعة أهداف للتدقيق الداخلي:

١. الاشراف على الرقابة الداخلية ومراجعة الرقابات المختلفة وعملية تشغيلها وتقديم التوصيات للإدارة لتحسينها.

٢. فحص البيانات المالية والتشغيلية، بما في ذلك فحص النظام المحاسبي والاستفسارات والاختبارات التفصيلية للعمليات والأرصدة والاجراءات.

٣. مراجعة الاقتصاد والكفاءة والفاعلية للعمليات بما فيها الرقابات غير المالية.

٤. مراجعة مدى الالتزام بسياسات الادارة وبالتشريعات والقوانين وأية متطلبات خارجية.

حدد (ريان، ٢٠١٤) أهداف التدقيق الداخلي كما يلي:

١. **هدف الحماية،** حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي تتمثل في أعمال الفحص، والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقاً لكل من سياسات الشركة، والاجراءات المحاسبية، ونظام الضبط الداخلي، وسجلات الشركة، وقيم الشركة، وأنشطة التشغيل.

ان المقصود بهدف الحماية هو الدور الذي يضطلع به المدقق الداخلي لتقييم وتدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الأمور الآتية وذلك كما جاء في المجمع العربي للمحاسبين:

- دقة تطبيق الرقابة المحاسبية.
- أن أصول الشركة قد تم المحاسبة عنها وأنها محاطة بالحماية الكافية.
- اختبار الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة.
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات.

٢. **هدف البناء،** اذ أن هذا الهدف يعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائجها والمطابقة وتقديم النصح للإدارة، لذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة الى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية بما يلي وذلك كما جاء في المجمع العربي للمحاسبين:

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات والخطط الموضوعة.
- التحقق من مدى سلامة اجراءات حماية الأصول.

ويرى الباحث أن وظيفة التدقيق الداخلي تهدف الى التحقق من صحة الاجراءات المتبعة، والتأكد من سلامة ودقة البيانات المالية، والتحقق من أنظمة الرقابة الداخلية بما فيها الرقابة المالية والإدارية والمحاسبية وأنها تعمل بما يحقق الأهداف وضمن السياسات الموضوعة.

٦.٢ الفرق بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية

هناك خلط بين مفاهيم التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية و المراجعة الداخلية، لذلك لا بد من التفريق بين هذه المفاهيم على النحو التالي:

التدقيق الداخلي و كما عرفه معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA)وذكرناه سابقاً هو "نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع اسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة".

و من أهم خصائص وظيفة التدقيق الداخلي: (جمعة، ٢٠٠٠)

١. تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشأة.
٢. التدقيق الداخلي وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
٣. التدقيق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتدقيقه.
٤. يمتد نشاط التدقيق الداخلي الى جميع الرقابات الادارية، بما فيها الرقابة المحاسبية، والضبط الداخلي، ويعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.

أما الرقابة الداخلية فهي كما عرفها معيار التدقيق الدولي رقم ٣١٥ "عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وتحقيق الإلتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها" (الذنيبات، ٢٠١٢).

قسَّم (الذنيبات، ٢٠١٢) الرقابة الداخلية الى ثلاثة أقسام:

- الرقابة الداخلية المحاسبية، تهدف الرقابة الداخلية المحاسبية الى ضمان دقة وصحة البيانات المحاسبية.
- الرقابة الداخلية الإدارية، تهدف الرقابة الداخلية الإدارية الى تحقيق الكفاءة الانتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية.
- الضبط الداخلي، يهدف الضبط الداخلي الى حماية الأصول.

جاء في (الوردات، ٢٠٠٦) بأن المدقق الداخلي يقوم بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها واحكامها. لقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في امريكا على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة والحكم على درجة متانتها.

وبالنسبة للمراجعة الداخلية فقد عرفها (الوردات، ٢٠١٤) بأنها "مجموع الإجراءات الداخلية المتبعة والتي تهدف الى التأكد من صحة مختلف العمليات المالية والإدارية، و هذه الإجراءات يكون من شأنها الحد من الأخطاء والغش والإختلاس التي من الممكن الوقوع فيها".

تُعدّ المراجعة الداخلية إحدى محاور الرقابة الداخلية، فعلى سبيل المثال اذا كان نظام الرقابة الداخلية ليس قوياً، فلن تستطيع من خلال إيجاد وحدة للمراجعة الداخلية فقط رفع كفاءة هذا النظام.

٢.٧قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي

ان مهنة التدقيق الداخلي بحاجة الى ثقافة أخلاقية محددة تحكم عمل المدققين الداخليين بحيث لا يكون هناك اي شك في استقامتهم وموضوعيتهم أثناء تأديتهم لعملية التدقيق الداخلي، لذلك أكدت معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) على ضرورة التزام المدقق الداخلي بقواعد مناسبة للسلوك المهني أثناء تأديته لعمله، ويمكن تلخيص قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي (IIA,٢٠٠٩) فيما يلي:

١. الاستقامة

على المدققين الداخليين:

- أن يؤدوا أعمالهم بنزاهة وحرص وشعور بالمسؤولية.
- أن يلتزموا بالقوانين المعمول بها ومراعاة الافصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم وفقاً للقوانين المعمول بها وأصول المهنة.
- ألا يتعمدوا أن يكونوا طرفاً في أي نشاط غير مشروع أو يقوموا بأي أفعال او تصرفات تسيء الى مهنة التدقيق الداخلي او الى المؤسسة التي يعملون بها او لصالحها.
- أن يراعوا – ويسهموا في تحقيق – الأهداف المشروعة والسليمة للمؤسسة التي يعملون بها او لصالحها.

٢. الموضوعية

على المدققين الداخليين:

- ألا يشاركوا في أي نشاط أو علاقة قد تسيء – أو يتوقع أن تسيء – الى تقييمهم المحايد، ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها.
- ألا يقبلوا أي شيء من شأنه أن يسيء – أو يفترض أن يسيء – الى تقديرهم المهني.
- أن يفصحوا عن كافة الحقائق المادية المعلومة منهم والتي قد يكون من شأن عدم الافصاح عنها تحريف أو تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.

٣. السرية

على المدققين الداخليين:

- التبصر في استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق أداء واجباتهم.

- عدم استخدام تلك المعلومات لأجل أي منفعة شخصية أو على أي نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الاساءة الى مشروعية وأخلاقية أهداف المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها.

٤. الكفاءة

على المدققين الداخليين:

- ألا يؤدوا سوى الخدمات التي تكون لديهم المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها.
- أن يؤدوا خدمات التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.
- أن يعملوا باستمرار على تحسين مهاراتهم وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

٨.٢ معايير التدقيق الداخلي

ان التدقيق الداخلي يختلف من منشأة لأخرى وذلك بسبب الاختلافات البيئية والثقافية والهيكلية بين المنشآت، حيث أن مهنة التدقيق الداخلي حالها كحال العديد من المهن التي تحتاج الى معايير يتم الاسترشاد بها والرجوع اليها عند الممارسة المهنية مهما كانت طبيعة نشاط المنشأة، لذلك قام معهد المدققين الداخليين الامريكي بوضع مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي حيث تعد الأكثر شيوعاً وتطبيقاً على مستوى العالم.

صدر المعيار الأول في حزيران ١٩٧٨، وفي تموز ١٩٩٩ توصل مجلس ادارة المعهد لوضع اطار مهني عملي جديد، حيث تم تطوير معايير تدقيق داخلي جديدة سارية المفعول ابتداءاً من ١ كانون ثاني ٢٠٠٢، وخلال الفترة من فبراير الى مايو ٢٠١٠ قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بإجراء مراجعة للمعايير الدولية، وفي ١ يناير ٢٠١١ قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق

الداخلي بإصدار المعايير الجديدة، وفي ١ يناير ٢٠١٣ وافق مجلس معايير التدقيق (IIASB) على التغييرات النهائية للمعايير (الوردات، ٢٠١٤).

١.٨.٢ أهداف معايير التدقيق الداخلي

حدد معهد المدققين الداخليين الامريكي أهداف معايير التدقيق الداخلي فيما يلي(الموقع الإلكتروني لمعهد المدققين الداخليين الامريكي):

١. تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي.

٢. وضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي.

٣. وضع أساس لقياس أداء التدقيق الداخلي.

٤. تعزيز وتحسين العمليات التنظيمية بالمنظمة.

قسّم (IIA, ٢٠١٢) معايير التدقيق الداخلي الى قسمين:

١. معايير الصفات.

٢. معايير الأداء.

كما تم ادراج معايير التنفيذ والتي تحدد المتطلبات لتطبيق معايير الصفات ومعايير الأداء حسب نوعية الخدمات المقدمة، سواء كانت خدمات توكيدية أو خدمات استشارية.

٢.٨.٢ معايير الصفات (١٠٠٠ – ١٣٠٠)

معايير الصفات (IIA,٢٠١٢) تحدد الخصائص التي يجب توفرها في الهياكل والأفراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي وتطبق معايير الصفات على جميع خدمات التدقيق الداخلي.

١. معيار وثيقة التدقيق (١٠٠٠)

يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاقيات والمعايير، ويجب أن يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الادارة العليا والمجلس للموافقة.

يحدد ميثاق التدقيق الداخلي موقع التدقيق الداخلي داخل المنشأة بما في ذلك:

- طبيعة الارتباط الوظيفي بين مدير ادارة التدقيق الداخلي والمجلس.
- الاطلاع على السجلات والاتصال بجميع الموظفين والدخول الى مختلف مواقع المنشأة بما يُمكّن من أداء مهمات التدقيق.
- تحديد نطاق أنشطة التدقيق الداخلي.

كما يجب تحديد طبيعة الخدمات التوكيدية التي تقدم الى المنشأة تحديداً واضحاً في ميثاق التدقيق الداخلي، واذا كانت الخدمات التوكيدية تقدم الى جهات خارج المنشأة فيجب أيضاً تحديد طبيعتها في ميثاق التدقيق الداخلي، وأيضاً يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية في ميثاق التدقيق الداخلي.

٢. معيار الاستقلالية والموضوعية (١١٠٠)

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.

يقصد بالاستقلالية التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي أو مدير ادارة التدقيق الداخلي على الاضطلاع بمسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز.

أما الموضوعية فهي نمط ذهني غير متحيز بحيث يخوّل للمدققين الداخليين أداء مهمات التدقيق الداخلي على نحو يجعلهم يؤمنون في سلامة نتائج وجودة أعمالهم دون شائبة، وتقتضي الموضوعية عدم تبعية أحكام المدققين الداخليين بشأن مسائل التدقيق لآراء الآخرين.

المعايير الفرعية التي تنبثق عن معيار الاستقلالية والموضوعية

٢-١ الاستقلالية التنظيمية (١١١٠)

يجب أن يرتبط مدير ادارة التدقيق الداخلي بأعلى مستوى في الهيكل الاداري للمنشأة وذلك لتمكين نشاط التدقيق الداخلي من الاضطلاع بمسؤولياته على أكمل وجه، ويجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يقدم للمجلس على الأقل سنوياً التأكيد على الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي.

٢-٢ الموضوعية الشخصية (١١٢٠)

يجب أن يتصف المدقق الداخلي بالحياد وعدم الانحياز، وأن يجتنب كل ما من شأنه أن يجعله في وضعية تضارب المصالح.

ان تضارب المصالح هو موقف معين يكون فيه المدقق الداخلي في وضعية تنافس بين المصالح المهنية أو الشخصية في حين أنه و بحكم طبيعة عمله في وضعية تجعله محل ثقة، فتضارب المصالح يمكن أن يؤثر على قدرة الفرد على أداء واجباته ومسؤولياته بصفة موضوعية.

٢-٣ التأثير على الاستقلالية (١١٣٠)

اذا حدث ما من شأنه أن يؤثر في الواقع أو في الظاهر على الاستقلالية أو الموضوعية فإنه يجب الافصاح عن تفاصيل ذلك للأطراف المعنية، على أن يراعى في نوعية وطريقة الافصاح درجة التأثير على الاستقلالية أو الموضوعية.

يجب أن يمتنع المدققون الداخليون عن تقييم العمليات التي كانوا مشرفين عليها سابقاً ومن المتوقع أن تتأثر موضوعية المدقق الداخلي اذا ما قدم خدمات توكيدية متعلقة بنشاط كان مسؤولاً عنه خلال السنة المنصرمة.

٣. معيار المهاراتوالعناية المهنية اللازمة (١٢٠٠)

يجب انجاز مهمات التدقيق الداخلي بمهارة وتوخي العناية المهنية اللازمة.

المعايير الفرعية التي تنبثق عن معيار المهارات والعناية المهنية اللازمة

٣-١ المهارة (١٢١٠)

يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات الفردية المنوطة بعهدة كل منهم، ويجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يمتلك جماعياً أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بعهدته.

اذا كان المدققون الداخليون لا يمتلكون المعارف أو المهارات أو الكفاءات التي يتطلبها أداء مهمة استشارية معينة أو جزء منها، ففي هذه الحالة يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي إمّا أن لا يقبل تلك المهمة أو أن يسعى الى الحصول على مساعدة أشخاص مؤهلين.

٣-٢ العناية المهنية اللازمة (١٢٢٠)

يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى من العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاقتدار، لكن بذل العناية لا يعني العصمة.

٣-٣ التكوين المهني المستمر (١٢٣٠)

يجب على المدققين الداخليين تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التكوين المهني المستمر.

٤. معيار برنامج ضمان وتحسين الجودة (١٣٠٠)

يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يُعدّ ويحافظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق.

يتم تصميم برنامج ضمان وتحسين الجودة، بحيث يُمكّن من تقييم مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير، كما يُمكّن أيضاً من تقييم مدى التزام المدققين الداخليين بقواعد السلوك المهني، ويتضمن هذا البرنامج تقييماً لفعالية وكفاية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين.

المعايير الفرعية التي تنبثق عن معيار برنامج ضمان وتحسين الجودة

٤-١ متطلبات معيار برنامج ضمان وتحسين الجودة (١٣١٠)

يجب أن يحتوي برنامج ضمان وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وخارجية.

١. التقييمات الداخلية:

يجب أن تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي:

- الإشراف المستمر على أداء نشاط التدقيق الداخلي.
- عمليات دورية عن طريق التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص آخرين من داخل المنشأة على أن تتوفر لديهم معرفة كافية بممارسات التدقيق الداخلي.

٢. التقييمات الخارجية:

يجب اجراء تقييمات خارجية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المنشأة.

٤-٢ التقارير المتعلقة ببرنامج ضمان وتحسين الجودة

يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي رفع نتائج برنامج ضمان وتحسين الجودة الى الادارة العليا والمجلس، بحيث يتم مناقشة شكل ومحتوى وتواتر التقارير حول برنامج ضمان وتحسين الجودة مع الادارة العليا والمجلس مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي ومدير ادارة التدقيق الداخلي كما هو مدرج في ميثاق التدقيق الداخلي.

٣.٨.٢ معايير الأداء (٢٠٠٠ – ٢٦٠٠)

تتناول معايير الأداء (IIA,٢٠١٢)طبيعة التدقيق الداخلي وتحديد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المُقدمة، وتطبق معايير الأداء على جميع خدمات التدقيق الداخلي.

١. معيار ادارة نشاط التدقيق الداخلي (٢٠٠٠)

يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية من أجل ضمان أنه يضيف قيمة للمنشأة، حيث تتم ادارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية عندما:

- تفيد نتائج أعمال نشاط التدقيق الداخلي تحقيق الأهداف والمسؤوليات الواردة في ميثاق التدقيق.
- يتوافق نشاط التدقيق الداخلي مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير.
- يبرهن الأفراد الذين يكونون جزءاً من نشاط التدقيق الداخلي على التزامهم بميثاق الواجبات الأخلاقية والمعايير.

ويضيف نشاط التدقيق الداخلي قيمة للمنشأة والأطراف المعنية عندما يقدم توكيداً موضوعياً ذا صلة بالموضوع ويساهم في فعالية وكفاية كل من مسار الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.

المعايير الفرعية التي تنبثق عن معيار ادارة نشاط التدقيق الداخلي

١–١ التخطيط (٢٠١٠)

- يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يُعدّ خطة مبنية على المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط التدقيق بما ينسجم مع أهداف المنشأة.
- يجب أن ترتكز خطة مهمات نشاط التدقيق الداخلي على تقييم موثق للمخاطر، يتم مرة في السنة على الأقل، ويجب أن يؤخذ اطار هذا المسار رأي الادارة العليا والمجلس.

١-٢ التبليغ والموافقة (٢٠٢٠)

يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يبلّغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد التي تتطلبها بالإضافة الى أي تغييرات هامة تطرأ عليها في الأثناء إلى الادارة العليا والمجلس للمراجعة والموافقة، كما يجب أن يحيطهم علماً بتأثيرات محدودية الموارد.

١-٣ ادارة الموارد (٢٠٣٠)

يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي ملائمة وكافية وأنها تستعمل بفعالية من أجل انجاز خطة التدقيق الموافق عليها، والمقصود بكلمة ملائمة هو المزج بين المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية لإنجاز خطة عمل التدقيق، والمقصود بكلمة كافية هو مقدار الموارد الضرورية لإنجاز خطة عمل التدقيق، وتكون الموارد قد استخدمت بنحو فعّال عندما تستعمل بطريقة مثلى لتنفيذ الخطة الموافق عليها.

١-٤ السياسات والإجراءات (٢٠٤٠)

يجب أن يُعد مدير ادارة التدقيق الداخلي السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

١-٥ التنسيق (٢٠٥٠)

ينبغي على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يتقاسم المعلومات ويُنسِّق النشاطات مع مختلف الأطراف الخارجية والداخلية التي تُقدِّم خدمات التوكيد والاستشارة، وذلك لضمان التغطية الملائمة والتقليص من ازدواجية المجهودات.

١-٦ رفع تقارير الى الادارة العليا والمجلس (٢٠٦٠)

يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يرفع بصفة دورية تقاريراً الى الادارة العليا والمجلس حول أهداف وصلاحيات ومسؤوليات وأداء نشاط التدقيق الداخلي وفقاً لخطة عمله، ويجب أن تتضمن هذه التقارير المخاطر المرتفعة التي تتعرض لها المنشأة والمسائل الرقابية والمسائل المتعلقة بالحوكمة وأي مواضيع أخرى تكون استجابة لحاجيات أو بطلب من الادارة العليا والمجلس.

١-٧ مزوِّد الخدمات الخارجي ومسؤوليات المنشأة في مجال التدقيق

عندما يقوم مزوِّد خدمات خارجي بتقديم خدمات باعتباره نشاط التدقيق الداخلي، فأنه يجب عليه أن يلفت انتباه المنشأة الى أنها مسؤولة عن الحفاظ على نشاط تدقيق داخلي فعّال.

٢. معيار طبيعة العمل (٢١٠٠)

يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والاسهام في تحسين كلٍّ من مسار الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة، وذلك بإتباع مقاربة نظامية ومنهجية.

المعايير الفرعية التي تنبثق عن معيار طبيعة العمل

٢-١ الحوكمة (٢١١٠)

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مسار الحوكمة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينه بما يكفل تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المنشأة.
- ضمان فاعلية ادارة الأداء والمساءلة داخل المنشأة.

- إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة الى الجهات المناسبة داخل المنشأة.
- تنسيق الأنشطة بين المجلس والمدققين الخارجيين والإدارة و وصول المعلومات لهذه الأطراف.

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مستوى تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف وبرامج وأنشطة المنشأة المتعلقة بالقيم الأخلاقية، كما يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما اذا كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المنشأة تدعم وتساند استراتيجيات وأهداف المنشأة.

٢-٢ ادارة المخاطر (٢١٢٠)

عندما يساعد المدققون الداخليون الادارة في وضع أو تحسين مسار ادارة المخاطر فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا عملياً عن الاضطلاع بأي مسؤولية في ادارة المخاطر.

- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية والمساهمة في تحسين مسار ادارة المخاطر، حيث أن تحديد ما إذا كان مسار ادارة المخاطر فعال أم لا هي مسألة رأي أو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي.
- يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم مخاطر المنشأة المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات بالنظر الى:
- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال و كيفية ادارة المنشأة لمخاطر الاحتيال.
- أثناء المهمات الاستشارية يجب على المدققين الداخليين تحديد المخاطر التي لها علاقة بأهداف هذه المهمات، كما يجب أن يكونوا على يقظة من وجود مخاطر أخرى مرتفعة، وأيضا على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالمخاطر المكتسبة من خلال انجازهم للمهمات الاستشارية وذلك عند تقييم مسار ادارة مخاطر المنشأة.

٢-٣ الرقابة (٢١٣٠)

يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنشأة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعلية من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها، والدفع لتحسينها المستمر.

يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال انجازهم للمهمات الاستشارية وذلك عند تقييم مسار الرقابة بالمنشأة.

٣. معيار التخطيط للمهمة (٢٢٠٠)

يجب على المدققين الداخليين أن يعدّوا مخططاً موثقاً لكل مهمة تدقيق، ويتضمن المخطط أهداف و نطاق و المجال الزمني و الموارد المخصصة للمهمة.

المعايير الفرعية التي تنبثق عن معيار التخطيط للمهمة

٣-١ أهداف المهمة (٢٢١٠)

يجب تحديد أهداف كل مهمة تدقيق.

٣-٢ نطاق المهمة (٢٢٢٠)

يجب ان يكون نطاق مهمة التدقيق كافياً بحيث يتم تحقيق أهداف المهمة.

٣-٣ تخصيص الموارد للمهمة (٢٢٣٠)

يجب أن يحدد المدققون الداخليون الموارد المناسبة والكافية لتحقيق أهداف المهمة وذلك بالإرتكاز على تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة والقيود الزمنية والموارد المتاحة.

٣-٤ برنامج عمل المهمة (٢٢٤٠)

يجب على المدققين الداخليين إعداد وتوثيق برامج عمل لتحقيق أهداف المهمة.

٤. معيار تنفيذ المهمة (٢٣٠٠)

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

المعايير الفرعية التي تنبثق عن معيار تنفيذ المهمة

٤-١ تحديد المعلومات (٢٣١٠)

يجب على المدققين الداخليين تحديد معلومات كافية وموثوق بها وذات صلة ومفيدة لتحقيق أهداف المهمة، حيث تكون المعلومات كافية عندما تكون معلومات واقعية ومناسبة ومقنعة، وتكون المعلومات موثوقاً بها اذا كانت أفضل معلومات تم الوصول إليها عبر استعمال أنسب تقنيات التدقيق، وتكون المعلومات ذات صلة اذا كانت معلومات تدعم ملاحظات وتوصيات مهمة التدقيق بما ينسجم مع أهداف هذه المهمة، وتكون المعلومات مفيدة اذا كانت معلومات تساعد المنشأة على تحقيق أهدافها.

٤-٢ التحليل والتقييم (٢٣٢٠)

يجب على المدققين الداخليين أن يؤسسوا استنتاجاتهم و نتائج المهمة على تحاليل و تقييمات مناسبة.

٤-٣ توثيق المعلومات (٢٣٣٠)

يجب على المدققين الداخليين توثيق المعلومات ذات الصلة لدعم استنتاجات و نتائج المهمة.

٤-٤ الإشراف على المهمة (٢٣٤٠)

يجب أن تكون مهمات التدقيق الداخلي محل إشراف ملائم بما يكفل تحقيق الأهداف وضمان الجودة وتطوير كفاءات الفريق، حيث يتم تحديد مدى عملية الإشراف على ضوء كفاءة وخبرة المدققين الداخليين ودرجة تعقيد المهمة.

٥. معيار إيصال النتائج (٢٤٠٠)

يجب على المدققين الداخليين أن يبلغوا نتائج المهمات.

المعايير الفرعية التي تنبثق عن معيار إيصال النتائج

٥-١ معايير التبليغ (٢٤١٠)

يجب أن تتضمن التبليغات أهداف المهمة ونطاق المهمة والاستنتاجات والتوصيات وخطة العمل.

٥-٢ جودة التبليغات (٢٤٢٠)

يجب أن تكون التبليغات صحيحة وموضوعية وواضحة وموجزة وبنَّاءة وكاملة وفي أوانها.

٥-٣ عبارة "أُنجزت المهمة وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" (٢٤٣٠)

يُمكن للمدققين الداخليين أن يفيدوا بأن مهماتهم قد تم "إنجازها وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" في حالة أن برنامج ضمان وتحسين الجودة يدعم هذه الإفادة.

عندما يؤثر عدم التوافق مع تعريف التدقيق الداخلي أو ميثاق الواجبات الأخلاقية أو المعايير على مهمة محددة فإنه يجب الإفصاح في مستوى التبليغ عن:

- المبدأ أو القاعدة السلوكية أو المعايير التي لم يتم التقيد بها.
- أسباب عدم التقيد.
- تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق و على النتائج التي تم تبليغها.

٥-٤ نشر النتائج (٢٤٤٠)

يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق الى الأطراف المعنية.

٥-٥ الآراء العامة (٢٤٥٠)

عند إصدار آراء عامة يجب الأخذ بعين الاعتبار موافقة الادارة العليا والمجلس والأطراف المعنية الأخرى، كما يجب اسناد هذه الآراء بمعلومات كافية وموثوق بها وذات صلة ومفيدة.

٦. معيار متابعة سير العمل (٢٥٠٠)

يجب على مدير ادارة التدقيق الداخلي أن يُعِدّ ويضع ويقوم بتحسين نظام متابعة النتائج التي تم إبلاغها الى الإدارة.

٧. معيار إبلاغ قبول المخاطر (٢٦٠٠)

عندما يَخلُص مدير إدارة التدقيق الداخلي أن الإدارة قد قبلت بمستوى مرتفع للمخاطر غير مقبول بالنسبة للمنشأة، فعلى مدير إدارة التدقيق الداخلي أن يناقش الأمر مع الإدارة، وإذا ما ارتأى مدير إدارة التدقيق الداخلي أن الإشكال لم يُحلّ فإنه يجب عليه إبلاغ المجلس بذلك.

٤.٨.٢ معايير التنفيذ

تميز معايير التنفيذ بين معايير الصفات ومعايير الأداء وذلك حسب طبيعة النشاط سواء كان نشاط توكيدي أم نشاط استشاري ويحكم التمييز بين هذه المعايير الحرف (ت) مقابل النشاط التوكيدي والحرف (إ) مقابل النشاط الإستشاري.

أشار (الوردات، ٢٠١٤) الى أن معايير التنفيذ هي تطبيق كل من معايير الصفات ومعايير الأداء وذلك في حالات:

- اختبارات الإلتزام.
- التحقيق بالغش والإحتيال.
- التقييم الذاتي للرقابة.

ويرى الباحث بأن معايير التدقيق الداخلي الدولية ومن خلال التطوير والتحديث المستمر الذي جرى ويجري عليها قد أسهمت الى حد كبير في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الشركة، حيث أن التدقيق الداخلي ومن خلال أنشطته الرقابية يضمن للإدارة الإستغلال الأمثل للموارد.

٩.٢ موقف التشريعات الأردنية من التدقيق الداخلي

تشتمل وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية على المحافظة على موجودات الشركة وحمايتها، ومتابعة تنفيذ جميع الأنشطة التي تتم داخل الشركة والتأكد من مدى مطابقة تنفيذها لخطط وأهداف الشركة، وتشمل أيضاً وظيفة التدقيق الداخلي تقديم التقارير والتوصيات إلى الجهات ذات العلاقة في الشركة.

جاء في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بأن مجلس الإدارة يشكل اللجان الدائمة التي يكون من ضمنها لجنة التدقيق، حيث تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لا يقل عددهم عن ثلاثة، على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين وأن يرأس اللجنة أحدهما.

تتبع إدارة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية إدارياً الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث أن من مهام لجنة التدقيق ما يلي وذلك كما بينها الدليل المذكور سابقا:

١. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

٢. الإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

٣. الإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي لا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

٤. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

٥. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

أ. أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.

ب. أي تغير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.

٦. ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

وبالنسبة لتعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين فقد أشارت الى التدقيق الداخلي على النحو الآتي:

١. بينت المادة (١٠) أن من واجبات المدقق الداخلي التدقيق على فعالية وكفاية نظام الضبط والرقابة الداخلي وعلى عمليات الشركة وفقاً لحجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها.

٢. نصت المادة (١١) أنه على المدقق الداخلي تقديم تقرير بنتائج عملية التدقيق الداخلي المنصوص عليها في المادة (١٠).

٣. بينت المادة (١١) في الفقرة (ب) أنه على المدقق الداخلي تقديم خطة عمل سنوية مستقبلية قبل نهاية السنة السابقة، على أن تتضمن الخطة نطاق التدقيق وإجراءات التدقيق والوقت اللازم لإنجازها.

٤. بينت المادة (١١) في الفقرة (ج) أن على المدقق الداخلي الإحتفاظ بتقرير نتائج عملية التدقيق الداخلي والمستندات والوثائق المتعلقة به لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إجراء التدقيق.

٥. بينت المادة (١٢) شروط المدقق الداخلي وهي كما يلي:

أ. أن يكون مستقلاً بصورة تامة، بحيث يرفع تقاريره وتوصياته مباشرة الى لجنة التدقيق.

ب. أن يحافظ على سرية العمل والوثائق الموجودة لديه.

ت. أن يمارس أعماله بمهنية وحسن نية وكفاءة.

ث. أن تتوافر لديه المعرفة والكفاءة والخبرة المناسبة.

ج. أن يلتزم بالممارسات والمعايير الدولية الخاصة بمهنة التدقيق الداخلي.

٦. بينت المادة (١٣) بأن تقوم الشركة بتعيين مدقق داخلي أو تشكل وحدة تدقيق داخلي وفقاً لحجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها.

٧. بينت المادة (١٤) الفقرة (أ) أحكاماً عامة بخصوص التدقيق الداخلي، حيث ألزمت الشركة بتزويد المدير العام بما يلي:

أ. سياسة الشركة الخاصة بنظام الضبط والرقابة الداخلية سنوياً.

ب. كشف بأسماء ومؤهلات وخبرات أعضاء لجنة التدقيق.

ت. كشف بإسم ومؤهلات وخبرات المدقق الداخلي.

ث. تقرير المدقق الداخلي، مع البيانات الختامية للشركة، على أن يتضمن أهم ملاحظاته ونتائج أعماله.

٨. بينت المادة (١٤) الفقرة (ب) بأنه على الشركة إعلام المدير العام فوراً بأي تغيير أو تعديل يطرأ على ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة.

أما دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن فقد بين ما يلي:

١. يجب أن يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب، ويكون لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أي معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب. وعلى البنك توثيق مهام،

وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق المعتمد من مجلس الإدارة وتعميمه داخل البنك.

٢. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى رئيس لجنة التدقيق.

٣. يجب أن لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية، وتكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.

٤. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي، ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.

٥. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي – والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر – مراجعة وبحد أدنى ما يلي:

أ. عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات التي تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب).

ب. الإمتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

الفصل الثالث

الطريقة و الإجراءات

١.٣ مقدمة:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة التعرف على مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، و لتحقيق هذا الهدف تم تصميم و تطوير أداة لإستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة، و سيتناول الباحث في هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء هذه الدراسة ويستعرض أداة الدراسة وتفاصيلها، وصدق وثبات أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، وكذلك مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

٢.٣منهجية الدراسة:

١.٢.٣ منهج الدراسة:

تحاول الدراسة التعرف على مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية؛ لذلك فإن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر المنهج المناسب لموضوع و طبيعة الدراسة.

٢.٢.٣ مصادر جمع البيانات:

تم الإعتماد على نوعين من المصادر للحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة وهما:

المصادر الأولية:تم تجميع البيانات من خلال الإعتماد على استبانة تم تصميمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة.

المصادر الثانوية:تم تجميع البيانات من خلال الإعتماد على الدراسات السابقة والكتب والمراجع العلمية والدوريات والأبحاث المحكمة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

٣.٢.٣أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة مكونة من مجموعة أسئلة تدور حول أبعاد وجوانب التدقيق الداخلي لقياس مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق

الداخلي الدولية، وتم عرض الاستبانة قبل توزيعها على عدد من الأساتذة المختصين والمحكمين ملحق رقم (٢)، حيث تم الأخذ ببعض آرائهم ومقترحاتهم من خلال إجراء بعض التعديلات اللازمة على بعض البنود، وتكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء:

االجزء الأول:خصص هذا الجزء من الاستبانة لجمع معلومات شخصية عن أفراد عينة الدراسة ويحتوي على (العمر، المؤهل العلمي، التخصص الجامعي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الشهادات المهنية).

الجزء الثاني: البيانات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وتتكون من (٥٣) فقرة موزعة على فرضيتي الدراسة الأولى والثانية وكما في الجدول (٣-١) التالي:

الجدول (٣-١): عدد الفقرات الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة

الفرضية	عدد الفقرات
لا يلتزم المدققون الداخليون في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	٤٦
لا توجد معوقات تحول دون الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.	٧

الجزء الثالث:سؤال مفتوح لأي اقتراحات أخرى يعتقد بأنها تعمل على تحسين التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

٤.٢.٣ مقياس أداة الدراسة:

تم اعتماد مقياس ليكرت (likert scale) المكون من خمسة درجات لتحديد مدى أهمية كل بند من بنود الاستبانة، والجدول (٣-٢) يوضح المقياس المستخدم:

الجدول (٣-٢): مقياس أداة الدراسة (ليكرت)

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقا
٥	٤	٣	٢	١

٥.٢.٣ اختبار أداة الدراسة

لتحقيق مستوى ثقة عالي في أداة الدراسة، فقد اعتمد الباحث على الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض، وذلك للتأكد من مدى اتساق إجابتها حتى تعكس أهداف الدراسة، وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات تم اختبار صدقها وثباتها كالتالي:

١.٥.٢.٣ صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بتوزيع الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، حيث تم الأخذ ببعض آرائهم ومقترحاتهم من خلال إجراء بعض التعديلات اللازمة على بعض البنود، حيث بلغ عدد المحكمين (٧) (الملحق رقم (٢).

٢.٥.٢.٣ ثبات أداة الدراسة:

لقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة حيث بلغ معامل الثبات كرونباخ ألفا لفقرات الجزء الأول من الاستبانة (٩٢.٨%) ولفقرات الجزء الثاني من الاستبانة (٨٤.٥%) وهي نسبجيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة (٦٠%)، وتدل على مستوى عالي من الثبات في أداة الدراسة، والجدول (٣-٣) يبين قيمة ألفا للفرضية الأولى والفرضية الثانية:

الجدول (٣-٣): معامل ثبات (ألفا كرونباخ) لفرضيات أداة الدراسة(الإستبانة)

الفرضية	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ
لا يلتزم المدققون الداخليون في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	٤٦	٩٢.٨ %
لا توجد معوقات تحول دون الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.	٧	٨٤.٥ %
المجموع الكلي لفقرات الإستبانة	٥٣	٩٣.٥ %

٦.٢.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية (spss) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة، وتحليل وإختبار الفرضيات، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. **الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics**: وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول فرضيات الدراسة ويتضمن:

أ. النسب المئوية Percentages.

ب. التكرارات Frequencies: وهي تعكس مدى تركز الإجابات لإثبات أو عدم إثبات فرضية معينة.

٢. **مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency:**

أ. الوسط الحسابي Mean: لتحديد معدل تقييمات الأفراد المجيبين على فقرات الإستبانة لفرضيات الدراسة.

ب. الإنحراف المعياري Standard Deviation: لقياس درجة التشتت لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

ت. اختبار t-test (One Sample T – Test): حيث استخدم الباحث هذا الإختبار في إختبار فرضيات الدراسة.

ث. معامل ثبات الإتساق الداخلي ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): للتأكد من درجة ثبات أداة الدراسة المستخدمة.

ج. مستوى الأهمية النسبية: تم تحديد ثلاث مستويات للأهمية النسبية، وتم إستخدام المعادلة التالية لتحديد مستوى الأهمية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / ٣ = ١.٣٣

وعليه يكون توزيع مستوى الأهمية النسبية حسب الجدول (٣-٤) التالي:

الجدول (٣-٤): مستوى الأهمية النسبية

المستوى	الفئة
ضعيف	**من ١ إلى ٢.٣٣**
متوسط	**من ٢.٣٤إلى ٣.٦٧**
مرتفع	**من ٣.٦٨إلى ٥**

٧.٢.٣ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث بلغ عددها (٢٦٠) شركة سواء كانت من ضمن قطاع الخدمات أو قطاع الصناعة أو قطاع البنوك أو قطاع التأمين، موضحة في الجدول (٣-٥):

الجدول (٣-٥): توزيع الشركات المساهمة العامة الأردنية عام ٢٠١٥ حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة

البيان	العدد
شركات صناعية	٦٩
شركات التأمين	٢٤
شركات خدمية	١٥١
البنوك	١٦
المجموع	**٢٦٠**

(مركز ايداع الأوراق المالية في سوق عمان المالي، ٢٠١٥)

٨.٢.٣ عينة الدراسة:

تم اختيار عينة بطريقة عشوائية طبقية تناسبية بواقع (٦٠) شركة مساهمة عامة تتضمن (١٦) شركة صناعية، و(٣٤) شركة خدمية، و(٦) شركات تأمين، و(٤) بنوك، وتم توزيع (١٢٠) استبانة على المدققين الداخليين العاملين في الشركات، بواقع استبانتين لكل شركة وتشكل ما نسبته

(٢٣.٠٧%) من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (١١٢) استبانة، أي ما نسبته (٩٣.٣٣%) من مجموع الاستبانات الموزعة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

١.٤ مقدمة:

يهدف هذا الفصل الى عرض نتائج تحليل آراء عينة الدراسة التي تم جمعها لقياس مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

٢.٤ الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الإستبانة:

يعرض هذا الجزء النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الإستبانة من حيث (العمر والمؤهل العلمي والتخصص الجامعي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة والشهادات المهنية) كما هي موضحة في الجدول رقم (٤-١):

الجدول (٤-١): وصف أفراد عينة الدراسة من حيث الخصائص الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	أقل من ٢٥ سنة	١٢	%١٠.٧
	٢٥ – أقل من ٣٥ سنة	٤٣	%٣٨.٤
	٣٦ – اقل من ٤٥ سنة	٣٠	%٢٦.٨
	٤٥ سنة فأكثر	٢٧	%٢٤.١
	المجموع	**١١٢**	**%١٠٠**
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط فما دون	٤	%٣.٦
	بكالوريوس	٧٨	%٦٩.٧٧
	ماجستير	٢٥	%٢٢.٣
	دكتوراه	٥	%٤.٥
	المجموع	**١١٢**	**%١٠٠**
التخصص الجامعي	محاسبة	٨٠	%٧١.٤
	إدارة أعمال	١٣	%١١.٦
	اقتصاد	٦	%٥.٤
	مالية ومصرفية	٨	%٧.١
	أخرى	٥	%٤.٥
	المجموع	**١١٢**	**%١٠٠**

المسمى الوظيفي	مدير التدقيق الداخلي	١٦	%١٤.٣
	مدقق داخلي رئيسي	٣٥	%٣١.٣
	مدقق داخلي	٣٩	%٣٤.٨
	مساعد مدقق داخلي	١٧	%١٥.٢
	أخرى	٥	%٤.٥
	المجموع	**١١٢**	**%١٠٠**
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٠	%٢٦.٨
	٥ – أقل من ١٠ سنوات	٣٦	%٣٢.١
	١١ – أقل من ١٥ سنة	١٩	%١٧
	١٥ سنة فأكثر	٢٧	%٢٤.١
	المجموع	**١١٢**	**%١٠٠**
الشهادات المهنية	CPA	١	%٠.٩١
	JCPA	٨	%٧.٢٧
	ACCA	٣	%٢.٧٢
	CIA	٨	%٧.٢٧
	لا يوجد	٧٩	%٧١.٨١
	أخرى	١١	%١٠.٠٠
	المجموع	**١١٠**	**%١٠٠**

- يلاحظ من الجدول (٤-١) وصفاً لأفراد عينة الدراسة من حيث الخصائص الديموغرافية، إن ما نسبته (٣.٦%) من عينة الدراسة هم من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فما دون و(٦٩.٧٧%) هم من حملة البكالوريوس و(٢٢.٣%) من حملة الماجستير و(٤.٥%) من حملة الدكتوراة. وفيما يتعلق بالتخصص الجامعي، نجد أن ما نسبته (٧١.٤%) من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، أما فيما يتعلق بالخبرة نجد أن ما نسبته (٧٣.٢%) من عينة الدراسة هم من لديهم خبرة ٥ سنوات فأكثر، وبالنسبة للشهادات المهنية فإن ما نسبته

(٧١.٨١%) من عينة الدراسة غير حاصلين على شهادات مهنية، غير أن (١٠.٠٠%) من عينة الدراسة أجابوا بأنهم حاصلين على شهادات مهنية أخرى لم تكن من ضمن بدائل الإجابة وكان أكثرها تكراراً شهادة CICA حيث أجاب (٧) أفراد من عينة الدراسة بأنهم حاصلين عليها.

ولدى النظر الى النتائج المشار اليها أعلاه بخصوص الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، يمكن الاستنتاج بأنها توفر مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية أفراد العينة للإجابة على أسئلة الإستبانة المطروحة، والاعتماد على إجابتهم لإستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة، خاصة وأن غالبيتهم من هم في تخصص المحاسبة ومن ذوي الخبرات الطويلة إضافة الى حصول البعض منهم على شهادات مهنية.

٣.٤ البيانات المتعلقة بالجزء الثاني من الاستبانة:

للوقوف على مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، فقد تم تحليل المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لقياس مدى التزام المدققين الداخليين وكما يلي:

أولاً: معايير الصفات

البعد الأول: معيار وثيقة التدقيق

الجدول (٤-٢): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار وثيقة التدقيق

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
١. يتم تحديد الخدمات الاستشارية في وثيقة التدقيق الداخلي.	٤.٣٠	.٧٢١	مرتفع
٢. يضمن المدير العام حق جميع الموظفين في التواصل بشكل مباشر مع المدقق الداخلي وتزويده بالمعلومات.	٤.٢٨	.٦٠٣	مرتفع

٣. يتم تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة.	٤.٤٦	.٥٨٤	مرتفع
٤. يتم تحديد طبيعة خدمات التوكيد المُقدمة للشركة بوثيقة التدقيق.	٤.٢٤	.٦٠٤	مرتفع
٥. يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن كل البرامج والأعمال والأنشطة التي تخضع لتدقيقه.	٤.٢٧	.٨٤٩	مرتفع
المتوسط العام	٤.٣١	.٤٣١	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٢) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٣١) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٢٤-٤.٤٦).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (٣) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يتم تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة " بمتوسط حسابي (٤.٤٦) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٤) وهي " يتم تحديد طبيعة خدمات التوكيد المُقدمة للشركة بوثيقة التدقيق " بمتوسط حسابي (٤.٢٤) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار وثيقة التدقيق.

البعد الثاني: معيار الاستقلالية والموضوعية

الجدول (٤-٣): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار الإستقلالية والموضوعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٦. يقوم المدققون الداخليون بعملهم دون أي تأثير على اختيار أساليب واجراءات التدقيق ونطاق التدقيق.	٤.٢١	.٧٩٩	مرتفع
٧. يكون لدى المدققين الداخليين الحرية في اختيار السياسات الإدارية والنشاطات التي يجب فحصها.	٤.٢٢	.٧٧٩	مرتفع
٨. يكون لدى المدققين الداخليين القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصلوا اليها دون التأثر من جهات أخرى.	٤.٢٥	.٧٨٨	مرتفع
٩. يتم تكليف المدققين الداخليين بأعمال بحيث لا يكون بينهم وبين المسؤولين عن الأعمال الخاضعة للتدقيق مصالح أو خلافات.	٤.٣٦	.٧٢١	مرتفع
١٠.يوضح المدققون الداخليون لمدير ادارة التدقيق الداخلي اي احتمالات تؤثر على الاستقلالية نتيجة تعاملهم مع الأشخاص المكلفين بتدقيق أعمالهم.	٤.٤٦	.٥٩٩	مرتفع
١١.في حال نقل شخص الى ادارة التدقيق الداخلي، لا يقوم بالتدقيق على أعمال الجهة التي كان يعمل فيها وذلك قبل انقضاء فترة زمنية مناسبة.	٤.٢١	.٨٥٣	مرتفع
١٢.لا يقوم المدققين الداخليين بعرض نتائج تدقيقهم على الأشخاص المدقق على أعمالهم قبل تقديمهم التقرير النهائي.	٣.٩٠	١.٢٠٨	مرتفع
المتوسط العام	٤.٢٣	٠.٥٠٥	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٣) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٢٣) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣.٩٠-٤.٤٦).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (١٠) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يوضح المدققون الداخليون لمدير ادارة التدقيق الداخلي اي احتمالات تؤثر على الاستقلالية نتيجة تعاملهم مع الأشخاص المكلفين بتدقيق أعمالهم " بمتوسط حسابي (٤.٤٦) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١٢) وهي " لا يقوم المدققين الداخليين بعرض نتائج تدقيقهم على الأشخاص المدقق على أعمالهم قبل تقديمهم التقرير النهائي" بمتوسط حسابي (٣.٩٠) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار الاستقلالية والموضوعية.

البعد الثالث: معيار المهارات والعناية المهنية اللازمة:

الجدول (٤-٤): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار المهاراتوالعناية المهنية اللازمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
١٣.يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمسؤولياتهم.	٤.٣٣	.٦٧٦	مرتفع
١٤.يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار التعقيدات والأهمية النسبية للمواضيع الخاضعة لاجراءات الفحص والتقييم.	٤.٢٢	.٦٨١	مرتفع
١٥.يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بالانسحاب من المهمة الاستشارية اذا كان موظفي ادارة التدقيق الداخلي لا يمتلكون المعرفة والمهارة والجدارة المطلوبة لتنظيم كل أو جزء من المهمة.	٣.٨٥	.٩٨٨	مرتفع
١٦.يقوم المدققون الداخليون بتحسين معرفتهم ومهاراتهم من خلال تطوير مهني مستمر.	٤.٤٧	.٦٩٧	مرتفع
المتوسط العام	٤.٢١	.٥٢٢	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٤) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي

العام (٤.٢١) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣.٨٥-٤.٤٧).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (١٦) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يقوم المدققون الداخليون بتحسين معرفتهم ومهاراتهم من خلال تطوير مهني مستمر " بمتوسط حسابي (٤.٤٧) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١٥) وهي " يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بالانسحاب من المهمة الاستشارية اذا كان موظفي ادارة التدقيق الداخلي لا يمتلكون المعرفة والمهارة والجدارة المطلوبة لتنظيم كل أو جزء من المهمة " بمتوسط حسابي (٣.٨٥) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار المهارات والعناية المهنية اللازمة.

البعد الرابع: معيار برنامج ضمان وتحسين الجودة:

الجدول (٤-٥): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار برنامج ضمان وتحسين الجودة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
١٧.يقوم المدققون الداخليون بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	٤.٣٧	.٥٨٥	مرتفع
١٨.يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بإبلاغ مجلس الإدارة عن التقييمات الخارجية لبرنامج الرقابة النوعية.	٤.٠٩	.٧٦٦	مرتفع
١٩.في حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي، يكشف مدير ادارة التدقيق الداخلي للجنة التدقيق أو لمجلس الإدارة عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير اذا كان لهذا الأمر تأثيرات جوهرية على نتائج عملية التدقيق الداخلي.	٤.١٦	.٦٧٩	مرتفع

٢٠.يتم تطوير وتقويم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بشأن جودة الاداء والاجراءات المناسبة التي تم اتخاذها لتحقيق التحسينات المنشودة.	٤.١٥	.٦٧٤	مرتفع
المتوسط العام	٤.١٩	.٤٧٦	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٥) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.١٩) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٠٩-٤.٣٧).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (١٧) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يقوم المدققون الداخليون بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها" بمتوسط حسابي(٤.٣٧) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١٨) وهي " يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بإبلاغ مجلس الإدارة عن التقييمات الخارجية لبرنامج الرقابة النوعية" بمتوسط حسابي (٤.٠٩) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار برنامج ضمان وتحسين الجودة.

ثانياً: معاييرالاداء

البعد الأول: معيار ادارة نشاط التدقيق الداخلي:

الجدول (٤-٦): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار ادارة نشاط التدقيق الداخلي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٢١. هنالك تنسيق بين أعمال ادارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي.	٤.٠١	١.٠٦١	مرتفع
٢٢. يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بوضع الخطط اللازمة للقيام بوظائف التدقيق الداخلي بهدف تحديد أولويات نشاطات التدقيق الداخلي المتفقة مع أهداف الشركة.	٤.٦٣	.٤٨٦	مرتفع
٢٣. يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية الى مجلس الادارة تتضمن أهداف وصلاحيات ومسؤوليات أنشطة التدقيق الداخلي التي تتعلق بالخطط المرسومة.	٤.٤٢	.٧١٨	مرتفع
المتوسط العام	٤.٣٥	.٥٧٩	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٦) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٣٥) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٠١-٤.٦٣).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (٢٢) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بوضع الخطط اللازمة للقيام بوظائف التدقيق الداخلي بهدف تحديد أولويات نشاطات التدقيق الداخلي المتفقة مع أهداف الشركة " بمتوسط حسابي (٤.٦٣) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢١) وهي " هنالك تنسيق بين أعمال ادارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي " بمتوسط حسابي (٤.٠١) ويشير الى درجة

التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي.

البعد الثاني: معيار طبيعة العمل:

الجدول (٤-٧): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار طبيعة العمل

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٢٤.تقوم أنشطة التدقيق الداخلي بمساعدة الشركة على المحافظة على عمليات رقابية فعَالة وذلك من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها والقيام بالتحسين المستمر عليها.	٤.٤٤	.٦٢٦	مرتفع
٢٥.يتحقق المدققون الداخليون أثناء المهام الاستشارية من ان المخاطر تتناسب مع المهمة وينتبهوا الى وجود اي مخاطر اخرى.	٤.٣٩	.٥٥٩	مرتفع
٢٦.تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة بالشركة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها.	٤.٢١	.٧٤٩	مرتفع
٢٧.تقوم أنشطة التدقيق الداخلي بتقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بإدارة الشركة وعملياتها.	٤.٣٢	.٦٦١	مرتفع
المتوسط العام	٤.٣٣	.٤٦٢	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٧) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٣٣) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٢١-٤.٤٤).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (٢٤) جاءت في المرتبة الأولى وهي " تقوم أنشطة التدقيق الداخلي بمساعدة الشركة على المحافظة على عمليات رقابية فعَالة وذلك من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها والقيام بالتحسين المستمر عليها " بمتوسط حسابي (٤.٤٤) ويشير الى درجة

التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢٦) وهي " تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة بالشركة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها" بمتوسط حسابي (٤.٢١) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار طبيعة العمل.

البعد الثالث: معيار التخطيط للمهمة

الجدول (٤–٨): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار التخطيط للمهمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٢٨.يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار عند قيامهم بوضع أهداف عملية التدقيق احتمالية انطواء الأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق على أخطاء أو انحرافات هامة أو غيرها.	٤.٤٣	.٥٩٦	مرتفع
٢٩.تسعى ادارة التدقيق الداخلي للحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها.	٤.٣٦	.٥١٧	مرتفع
٣٠.يشتمل نطاق عملية التدقيق المخطط لها على كل ما يتصل بها من سجلات وأنظمة وأشخاص وموجودات مادية.	٤.٣٩	.٥٩١	مرتفع
٣١.تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتحديد الموارد المناسبة لعملية التدقيق الداخلي من أجل تحقيق أهدافها.	٤.٣٤	.٦٧٩	مرتفع
المتوسط العام	٤.٣٧	.٤٢٠	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤–٨) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٣٧) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٣٤–٤.٤٣).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (٢٨) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار عند قيامهم بوضع أهداف عملية التدقيق احتمالية انطواء الأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق على أخطاء أو انحرافات هامة أو غيرها " بمتوسط حسابي (٤.٤٣) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٣١) وهي " تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتحديد الموارد المناسبة لعملية التدقيق الداخلي من أجل تحقيق أهدافها " بمتوسط حسابي (٤.٣٤) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار التخطيط للمهمة.

البعد الرابع: معيار تنفيذ المهمة

الجدول (٤-٩): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار تنفيذ المهمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٣٢.يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بملاحظة ومتابعة تنفيذ برنامج التدقيق للتأكد من الالتزام عند التنفيذ بالبرامج الموضوعة إلا في حالات التعديل المبرر والمسموح به.	٤.٣٣	.٧٢٨	مرتفع
٣٣.يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بالتأكد من موضوعية ودقة التدقيق ووضوح تقارير التدقيق وأنها مقدمة في الوقت المناسب.	٤.٣٣	.٧٥٢	مرتفع
٣٤.يقوم المدققون الداخليون بتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف عملية التدقيق.	٤.٥٢	.٥٥٣	مرتفع
٣٥.يقوم المدققون الداخليون بتدوين المعلومات ذات العلاقة لدعم استنتاجات ونتائج المهمة.	٤.٥٠	.٥٣٧	مرتفع
المتوسط العام	٤.٤١	.٤٧٧	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٩) أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٤١) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٣٣-٤.٥٢).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (٣٤) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يقوم المدققون الداخليون بتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف عملية التدقيق " بمتوسط حسابي (٤.٥٢) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٣٢) وهي " يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بملاحظة ومتابعة تنفيذ برنامج التدقيق للتأكد من الالتزام عند التنفيذ بالبرامج الموضوعة إلا في حالات التعديل المبرر والمسموح به " والفقرة (٣٣) وهي " يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بالتأكد من موضوعية ودقة التدقيق ووضوح تقارير التدقيق وأنها مقدمة في الوقت المناسب " بمتوسط حسابي (٤.٣٣) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار تنفيذ المهمة.

البعد الخامس: معيار ايصال النتائج

الجدول (٤-١٠): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار ايصال النتائج

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٣٦.تكون تقارير التدقيق الداخلي دقيقة وموضوعية ونمطية حيث يمكن فهمها واستيعاب مضامينها بسرعة.	٤.٤٥	.٦١٣	مرتفع
٣٧.يتم إعداد تقرير مكتوب وموقع فور الانتهاء من عملية التدقيق.	٤.٣٦	.٥٩٨	مرتفع
٣٨.تحتوي التقارير على التوصيات والتحسينات الواجب اجراؤها مستقبلاً لتحقيق فعالية الأداء.	٤.٤٦	.٦٢٩	مرتفع

٣٩.يتم فحص تقرير التدقيق وتحديد الأشخاص الواجب اطلاعهم عليه قبل عرضه على الادارة.	٤.٤١	.٦٠٩	مرتفع
٤٠.تنسجم التوصيات التي تتطلب تغييرات مع التوجهات واللوائح والسياسات المعتمدة والتعليمات الخاصة بالشركة.	٤.٤٤	.٦٥٥	مرتفع
المتوسط العام	٤.٤٢	.٤٤٠	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-١٠) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٤٢) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٣٦-٤.٤٦).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (٣٨) جاءت في المرتبة الأولى وهي " تحتوي التقارير على التوصيات والتحسينات الواجب اجراؤها مستقبلاً لتحقيق فعالية الأداء" بمتوسط حسابي (٤.٤٦) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٣٧) وهي " يتم إعداد تقرير مكتوب وموقع فور الانتهاء من عملية التدقيق" بمتوسط حسابي (٤.٣٦) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار إيصال النتائج.

البعد السادس: معيار متابعة سير العمل

الجدول (٤-١١): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار متابعة سير العمل

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٤١.يضع مدير ادارة التدقيق الداخلي نظاماً مناسباً لمتابعة ومراقبة عملية التصرف في النتائج التي تم ايصالها الى الإدارة.	٤.٣٠	.٦٨٢	مرتفع
٤٢.يؤخذ في الاعتبار عند القيام بعملية المتابعة الحالات غير المُرضية للمدققين الداخليين والناجمة عن قصور الاجراءات المتبعة من قبل الادارة.	٤.٠٧	.٨٢٤	مرتفع

٤٣.تقوم الادارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لإتخاذ قرار فيما اذا كان من الممكن تطبيق التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف.	٤.١٦	.٨٦٥	مرتفع
٤٤.تكون مسؤولية المتابعة معروفة ومحددة بشكل خطي وضمن أوراق عملية التدقيق.	٤.٢٦	.٧٠٧	مرتفع
المتوسط العام	٤.١٩	.٥٧٥	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-١١) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.١٩) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٠٧-٤.٣٠).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (٤١) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يضع مدير ادارة التدقيق الداخلي نظاماً مناسباً لمتابعة ومراقبة عملية التصرف في النتائج التي تم ايصالها الى الإدارة " بمتوسط حسابي (٤.٣٠) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٤٢) وهي " يؤخذ في الاعتبار عند القيام بعملية المتابعة الحالات غير المُرضية للمدققين الداخليين والناجمة عن قصور الاجراءات المتبعة من قبل الادارة " بمتوسط حسابي (٤.٠٧) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار متابعة سير العمل.

البعد السابع: معيار إبلاغ قبول المخاطر

الجدول (٤-١٢): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات معيار إبلاغ قبول المخاطر

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٤٥.عندما يرى مدير التدقيق الداخلي ان الادارة قد قبلت شيئاً من المخاطر غير المقبولة أساساً بالنسبة للشركة يقوم بمناقشة هذه المسألة مع المدير العام.	٤.١٠	.٨٥٩	مرتفع
٤٦.يأخذ المدققون الداخليون بالاعتبار عند اعداد تقارير المتابعة طبيعة اجراءات المتابعة التي يقوم بها اطراف اخرى.	٤.٢٠	.٧٦٩	مرتفع
المتوسط العام	٤.١٤	.٧٣١	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤-١٢) أعلاه أن إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.١٤) وهو يعكس مستوى موافقة بدرجة مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.١٠-٤.٢٠).

ويلاحظ من الجدول أن الفقرة رقم (٤٦) جاءت في المرتبة الأولى وهي " يأخذ المدققون الداخليون بالاعتبار عند اعداد تقارير المتابعة طبيعة اجراءات المتابعة التي يقوم بها اطراف اخرى " بمتوسط حسابي (٤.٢٠) ويشير الى درجة التزام مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٤٥) وهي " عندما يرى مدير التدقيق الداخلي ان الادارة قد قبلت شيئاً من المخاطر غير المقبولة أساساً بالنسبة للشركة يقوم بمناقشة هذه المسألة مع المدير العام " بمتوسط حسابي (٤.١٠) ويشير الى درجة التزام مرتفعة أيضاً. من ذلك نستنتج أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بدرجة مرتفعة بمعيار إبلاغ قبول المخاطر.

ثالثاً: معوقات الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية

الجدول (٤-١٣): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثانية (معوقات الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
٤٧. عدم وجود اهتمام من قبل مجلس الادارة بالتدقيق الداخلي.	٢.٥٤	.٨٩٠	متوسط
٤٨. عدم المعرفة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من قبل المدققين الداخليين.	٢.٤٥	.٨٣٧	متوسط
٤٩. عدم وجود الزام قانوني للشركات بالالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	٢.٥١	١.٠٤٠	متوسط
٥٠. استثناء المدققين الداخليين من المكافآت المالية التي توزع على الادارة التنفيذية.	٢.٤٠	١.٠٢٦	متوسط
٥١. ترك العمل من قبل المدققين الداخليين اصحاب الخبرات الطويلة.	٢.٣٧	١.٠٨٢	متوسط
٥٢. عدم رغبة مدير ادارة التدقيق الداخلي بتطوير كادر التدقيق الداخلي.	٢.٠٤	١.٠١٧	ضعيف
٥٣. ارتفاع تكاليف الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	٢.٢٨	١.١٠٠	ضعيف
المتوسط العام	٢.٣٦	٠.٧٢٢	متوسط

يلاحظ من الجدول رقم (٤-١٣) أن إجابات أفراد العينة عن هذه المجموعة من الفقرات التي تتعلق بمعوقات الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، وهذا ما تشير اليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث كانت في بعضها تشير الى درجة موافقة متوسطة وفي بعضها تشير الى درجة موافقة ضعيفة، ففي حين بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (٢.٥٤) وهو يشير الى درجة موافقة متوسطة، بلغ أقل متوسط حسابي (٢.٠٤) وهو يشير الى درجة موافقة ضعيفة، وعند ترتيب الفقرات تنازلياً حسب درجة الموافقة لكل فقرة من هذه الفقرات كمعيق يحول دون الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الأردنية، نحصل على ما يلي:

١. الفقرات التي نالت درجة موافقة متوسطة:

أولاً: عدم وجود اهتمام من قبل مجلس الادارة بالتدقيق الداخلي، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٤).

ثانياً: عدم وجود الزام قانوني للشركات بالالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٥١).

ثالثاً: عدم المعرفة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من قبل المدققين الداخليين، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٥).

رابعاً: استثناء المدققين الداخليين من المكافآت المالية التي توزع على الادارة التنفيذية، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٤).

خامساً: ترك العمل من قبل المدققين الداخليين اصحاب الخبرات الطويلة، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٧).

٢. الفقرات التي نالت درجة موافقة ضعيفة:

أولاً: ارتفاع تكاليف الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٢٨).

ثانياً: عدم رغبة مدير ادارة التدقيق الداخلي بتطوير كادر التدقيق الداخلي، وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٤).

٤.٤ :البيانات المتعلقة بالجزء الثالث من الإستبانة :

تم التوصل إلى اقتراحات أخرى يعتقد المجيبين على أسئلة الإستبانة في الجزء الثالث أنها تعمل على تحسين مستوى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، **وهي كما يلي:**

١. إنشاء جمعية للمدققين الداخليين كمرجع لمهنة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة في الأردن، مثل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين التي تعنى بمهنة تدقيق الحسابات الخارجي.

٢. عقد دورات تدريبية منتظمة ونوعية لتحسين أداء طاقم التدقيق الداخلي، وأيضاً عقد دورات لموظفي الشركة من غير المدققين الداخليين وذلك لتعريفهم بمهمة المدققين الداخليين.

٣. الإهتمام بالمدققين الداخليين والإجتماع بهم والإستماع الى مشاكلهم وتوصياتهم للرّقي بمهنة التدقيق الداخلي.

٤. تزويد المدققين الداخليين بأنظمة محوسبة ومبرمجة على أسس معايير التدقيق الداخلي.

٥. تعيين المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة من ذوي الخبرة ومن المفضل ان يكون لديهم احد الشهادات المهنية مثل (JCPA , CIA).

٥.٤: اختبار فرضيات الدراسة

١.٥.٤: الفرضية الأولى:

HO١: لا يلتزم المدققون الداخليون في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

لقد تم استخراج الوسط الحسابي للفرضية ككل، حيث بلغ ٤.٢٩ وهو متوسط يعكس اتجاهات تميل للموافقة بشكل مرتفع على أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بمعايير التدقيق الداخلي الدولية ولاختبار مدى وجود دلالة احصائية فقد تبين باستخدام اختبار One sample t-test أن قيمة tالمحسوبة البالغة ٣٩.٣٥٠ ذات دلالة

احصائية عند مستوى ٠.٠٠٥، مما يدل على أنه نرفضHo ونقبل Ha أي يلتزم المدققون الداخليون في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

الجدول (٤ – ١٤): نتيجة اختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة

T المحسوبة	Sig t	المتوسط الحسابي
٣٩.٣٥	٠.٠٠٠	٤.٢٩

٤.٥.٢: الفرضية الثانية:

H٠٢ :توجد معوقات تحول دون الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

لقد تم استخراج الوسط الحسابي العام، حيث بلغ ٢.٣٦ حيث تبين أن اتجاهات العينة تميل لعدم الموافقة على وجود معوقات تحول دون الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة الأدنية حيث أن المتوسط العام اقل من متوسط اداة القياس (٣) وباستخدام اختبار One sample t-test فقد تبين أن قيمة tالمحسوبة البالغة ٩.٢٥٥ ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٠٥، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) أي لا توجد معوقات تحول دون الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الجدول (٤ – ١٥): نتيجة اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة

T المحسوبة	Sig t	المتوسط الحسابي
٩.٢٥٥	٠.٠٠	٢.٣٦

٣.٥.٤: الفرضية الثالثة:

H٠٣ :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية والمتغيرات الشخصية (المؤهل العلمي، التخصص الجامعي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية) للمدققين الداخليين.

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفرضية اعلاه حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

١) العمر

الجدول (٤ –١٦): نتيجة اختبار الفرضية الثالثة من خلال تحليل التباين الأحادي حسب العمر

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط حسابي	F	Sig.
بين المجموعات	٠.٢٩٧	٣	٠.٠٩٩	٠.٨١١	٠.٤٩١
في المجموعات	١٣.١٩٣	١٠٨	٠.١٢٢	–	–
المجموع	١٣.٤٩٠	١١١	–	–	–

يشير الجدول (٤–١٦) إلى أن قيمة F المحسوبة البالغة ٠.٨١١ ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى٠.٠٥ مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة والعمر.

٢) المؤهل العلمي

الجدول (٤ – ١٧): نتيجة اختبار الفرضية الثالثة من خلال تحليل التباين الأحادي حسب المؤهل العلمي

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط حسابي	F	Sig.
بين المجموعات	٠.١٨٢	٤	٠.٠٤٥	٠.٣٦٥	٠.٨٣٣
في المجموعات	١٣.٣٠٨	١٠٧	٠.١٢٤	–	–
المجموع	١٣.٤٩٠	١١١	–	–	–

يشير الجدول (٤–١٧) إلى أن قيمة F المحسوبة البالغة ٠.٣٦٥ ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٥ مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة والمؤهل العلمي.

٣) التخصص الجامعي:

الجدول (٤ – ١٨): نتيجة اختبار الفرضية الثالثة من خلال تحليل التباين الأحادي حسب التخصص الجامعي

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط حسابي	F	Sig.
بين المجموعات	٠.٤٢٩	٤	٠.١٠٧	٠.٨٧٨	٠.٤٨٠
في المجموعات	١٣.٠٦١	١٠٧	٠.١٢٢	–	–
المجموع	١٣.٤٩٠	١١١	–	–	–

يشير الجدول (٤–١٨) الى أن قيمة F المحسوبة البالغة ٠.٨٧٨ ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٥ مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة والتخصص الجامعي.

٤) المسمى الوظيفي:

الجدول (٤ –١٩): نتيجة اختبار الفرضية الثالثة من خلال تحليل التباين الأحادي حسب المسمى الوظيفي

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط حسابي	F	Sig.
بين المجموعات	٠.٨٣١	٤	٠.٢٠٨	١.٧٥٥	٠.١٤٣
في المجموعات	١٢.٦٥٩	١٠٧	٠.١١٨	–	–
المجموع	١٣.٤٩٠	١١١	–	–	–

يشير الجدول (٤–١٩) الى أن قيمة F المحسوبة البالغة ١.٧٥٥ ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٥ مما يدل على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة والمسمى الوظيفي.

٥) الخبرة في مجال التدقيق الداخلي

الجدول (٤ –٢٠): نتيجة اختبار الفرضية الثالثة من خلال تحليل التباين الأحادي حسب الخبرة

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط حسابي	F	Sig.
بين المجموعات	١.٠٥٨	٣	٠.٣٥٣	٣.٠٦٥	٠.٠٣١
في المجموعات	١٢.٤٣١	١٠٨	٠.١١٥	–	–
المجموع	١٣.٤٩٠	١١١	–	–	–

يشير الجدول (٤–٢٠) الى أن قيمة F المحسوبة=٣.٠٦٥ ذات دلالة احصائية عند مستوى٠.٠٥ مما يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة والخبرة في مجال التدقيق الداخلي.

وباستخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية نجد أنه توجد فروقات بين الفئة (١٠– اقل من ١٥ سنة) وكل من الفئة (٥ – اقل من ١٠ سنوات) والفئة (اقل من ٥ سنوات) وتميل الفروق لصالح الفئة (١٠– اقل من ١٥ سنة) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (٤ –٢١): نتيجة اختبار LSD للمقارنات البعدية

البيان	اقل من ٥ سنوات	٥– اقل من ١٠ سنوات	١٠– اقل من ١٥ سنة	١٥ سنة فأكثر	المتوسط الحسابي
اقل من ٥ سنوات	–	–	*–٠.٢٣٠٧٨	–	٤.٢٠٤٣
٥– اقل من ١٠ سنوات	–	–	*–٠.٢٣٩٣٥	–	٤.٢٤٥٨
١٠– اقل من ١٥ سنة	*٠.٢٨٠٧٨	*٠.٢٣٩٣٥	–	–	٤.٤٨٥١
١٥ سنة فأكثر	–	–	–	–	٤.٣٣٢٥

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج

لقد توصل الباحث إلى عدة نتائج في هذه الدراسة، وهي:

١. أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية يلتزمون بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة.

٢. لا توجد معوقات تحول دون التزام المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

٣. أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والمتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين (العمر، المؤهل العلمي، التخصص الجامعي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية) بإستثناء ما يتعلق بعدد سنوات الخبرة، لوحظ وجود فروق لصالح عدد سنوات الخبرة ويرجع ذلك لأن المدقق الداخلي الذي يملك الخبرة الأكثر هو الأكثر معرفة بمعايير التدقيق الداخلي والأكثر التزاماً بها.

وهذا يدل على أنه يوجد التزام عند المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وهذا ما أكّدته دراسة (المرعي، ٢٠٠٩) حيث توصلت الدراسة إلى أن الإتجاه العام من قبل المدققين الداخليين نحو تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية هي اتجاهات ايجابية مرتفعة.

ثانياً: التوصيات

بالإعتماد على نتائج الدراسة، بالإمكان وضع عدد من التوصيات للمحافظة على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وهي كالاتي:

١. ضرورة متابعة المدققين الداخليين باستمرار التطورات والمستجدات في مجال العلوم المتعلقة بالمراجعة والتدقيق.

٢. تعيين المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الاردنية من ذوي الخبرة ومن المفضل من هم حاصلين على شهادات مهنية في مجال التدقيق الداخلي.

٣. العمل على وجود إلزام قانوني يلزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. البشتاوي، سليمان، دور الحاكمية المؤسسية في تعزيز أداء المدقق الداخلي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، **مجلة العلوم الإدارية**،المجلد ٤١، العدد ٢، الصفحات: ٣٤٣-٣٦١(٢٠١٤).

٢. تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها، هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٦)، عمان، الأردن.

٣. الجابري، محمد، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن**، رسالة ماجستير، (٢٠١٤)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

٤. جمعة، أحمد، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، ط ٢، ٢٠٠٠، : دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥. دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٧)، عمان، الأردن.

٦. دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان، هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٦)، عمان، الأردن.

٧. الذنيبات، علي، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق**، ط٤، ٢٠١٢، : دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٨. رضوان، ايهاب، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة ماجستير، ٢٠١٢، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٩. ريان، علي، **الأهمية النسبية للعوامل المحددة لفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، ٢٠١٤، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

١٠. سالم، إياد، **واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية**، رسالة ماجستير، ٢٠١٢، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١١. سامي، فوزي محمد، **شرح القانون التجاري: الجزء الأول**، ط ١، ٢٠٠٩، : دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٢. السقا، زياد، متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً GAAS، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية**، المجلد ٤، العدد ٧،الصفحات: ٢٩٦–٣٠٩(٢٠١١).

١٣. سويدان، ميشيل وأبو زريق، بلال، مدىالإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية، **المجلةالأردنية في ادارة الأعمال**، المجلد ٩، العدد ٣، الصفحات:٥٤٠–٥٦٦(٢٠١٣).

١٤. الشوبكي، يونس، أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد ٣٠، العدد ١، الصفحات: ١٧٥–١٩٤(٢٠١٤).

١٥.الطويل، عصام، **مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١٦.عبدالنور، بن داود، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير، ٢٠١٥، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

١٧.العبدلي، محمد، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، ٢٠١٢، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

١٨.المدلل، يوسف، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١٩.المرعي، نبيه، **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، جامعة جدارا، اربد، الأردن.

٢٠.المومني، محمد، تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٦، العدد ١، الصفحات: ٢٣٧–٢٧٢(٢٠١٠).

٢١.النونو، كمال، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٢٢.الوردات، خلف عبدالله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية،** ط١، ٢٠٠٦، : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢٣.الوردات، خلف عبدالله، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA،** ط١، ٢٠١٤، : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية

١. Abdullah, Razimah, **Redefining internal audit performance: impact on corporate governance**, Ph. D. Dessertation, ٢٠١٤, Edith Cowan University, Joondalup, Western Australia.

٢. Bivesjo, R. and Lindh, O., **Internal Auditing A shift in Role and Scope**, Master thesis, ٢٠١٤, Uppsala Universitet, Uppsala.

٣. Endaya, K. and Hanefah, M., Internal Audit Effectiveness: An Approach Proposition to Develop the Theoretical Framework, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.٤, No.١٠, pp: ٩٢-١٠٢(٢٠١٣).

٤. Ferreira, Ilse, **The role of internal auditors in the professional development of audit committee members**, Master Thesis, ٢٠٠٧, University of South Africa, South Africa.

٥. Hailemariam, Shewamene, **Determinants of internal audit effectiveness in the puplic sector: case study in selected Ethiopian puplic sector offices**, Master thesis, ٢٠١٤, Jimma University, Jimma, Ethiopia.

٦. Sakour, A. and Laila, N., Internal Audit Effectiveness in Libyan Public Enterprises: an approach to the Development of a Theoretical Framework, **Journal of Global Business and Management Research**, Vol. ٧, No. ٢, pp: ١٢-١٨(٢٠١٥).

٧. Sarens, Gerrit, **The role of internal auditing in corporate governance: qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics**, Ph.D. Dissertation, ٢٠٠٧, Ghent University, Belgium.

٨. Valts, Maris, **The effect of audit committee formation and activity on organizations in Estonia**, Master thesis, ٢٠١٤, Estonian Business School, Tallinn, Estonia.

٩. https: //theiia.org / pages / IIAHome.aspx.

١٠.https: // www.Ifac.org.

١١.http: // www.Jacpa.org.jo

١٢.http: // www.ascasociety.org.

١٣.http: // www.ascajordan.org.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الهاشمية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

السادة المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الأردنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد ...

يقوم الباحث بإعداد دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان: "**مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية**".

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة علمية وعملية، أرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة، بما عهد عنكم من مراعاة الدقة وإعطاء الاستبانة الوقت والاهتمام اللازمين، من أجل التوصل إلى نتائج دقيقة ومفيدة لتحقيق أهداف الدراسة والخروج بتوصيات ملائمة لوضع الحلول المناسبة. علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وأعدكم بتزويدكم بنتائج هذه الدراسة إن رغبتم في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني الذي ستزودونني به.

شاكراً لكم حُسن تعاونكم،،،

الباحث: عبدالله الهواملة

بريدكم الإلكتروني لتزويدكم بنتائج الدراسة (اختياري): ....

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة:-

يرجى التكرم بوضع اشارة(×) عند الإجابة المناسبة:

أ - العمر:

☐ أقل من ٢٥ سنة ☐ من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة

☐ من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة ☐ ٤٥ سنة فأكثر

ب - المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ دبلوم متوسط فما دون

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

☐ أخرى (يرجى ذكرها.................)

جـ - التخصص الجامعي:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐ اقتصاد ☐ مالية ومصرفية

☐ أخرى (يرجى ذكرها..................)

د - المسمى الوظيفي:

☐ مدير التدقيق الداخلي ☐ مدقق داخلي رئيسي

☐ مدقق داخلي ☐ مساعد مدقق داخلي

☐ أخرى (يرجى ذكرها..................)

هـ - عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق الداخلي:

☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات

☐ من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة ☐ ١٥ سنة فأكثر

و - الشهادات المهنية الحاصل عليها (يمكن اختيار أكثر من إجابة):

☐ JCPA ☐ CPA

☐ CIA ☐ ACCA

☐ لا يوجد ☐ أخرى (يرجى ذكرها..............)

الجزء الثاني: البيانات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية:

يرجى التكرم بوضع إشارة (×) أمام درجة موافقتكم لكل عبارة من العبارات التالية:-

	العبارات	درجة الموافقة				
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
الفرضية الأولى: لا يلتزم المدققون الداخليون في الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.						
المحور الأول: معايير الصفات						
البعد الأول: معيار وثيقة التدقيق						
١	يتم تحديد الخدمات الاستشارية في وثيقة التدقيق الداخلي.					
٢	يضمن المدير العام حق جميع الموظفين في التواصل بشكل مباشر مع المدقق الداخلي وتزويده بالمعلومات.					
٣	يتم تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة.					
٤	يتم تحديد طبيعة خدمات التوكيد المُقدمة للشركة بوثيقة التدقيق.					
٥	يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن كل البرامج والأعمال والأنشطة التي تخضع لتدقيقه.					
٦	يقوم المدققون الداخليون بعملهم دون أي تأثير على اختيار أساليب واجراءات التدقيق ونطاق التدقيق.					

	العبارات	درجة الموافقة موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
البعد الثاني: معيار الاستقلالية والموضوعية						
٧	يكون لدى المدققين الداخليين الحرية في اختيار السياسات الإدارية والنشاطات التي يجب فحصها.					
٨	يكون لدى المدققين الداخليين القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصلوا اليها دون التأثر من جهات أخرى.					
٩	يتم تكليف المدققين الداخليين بأعمال بحيث لا يكون بينهم وبين المسؤولين عن الأعمال الخاضعة للتدقيق مصالح أو خلافات.					
١٠	يوضح المدققون الداخليون لمدير ادارة التدقيق الداخلي اي احتمالات تؤثر على الاستقلالية نتيجة تعاملهم مع الأشخاص المكلفين بتدقيق أعمالهم.					
١١	في حال نقل شخص الى ادارة التدقيق الداخلي، لا يقوم بالتدقيق على أعمال الجهة التي كان يعمل فيها وذلك قبل انقضاء فترة زمنية مناسبة.					
١٢	لا يقوم المدققين الداخليين بعرض نتائج تدقيقهم على الأشخاص المدقق على أعمالهم قبل تقديمهم التقرير النهائي.					

	العبارات	درجة الموافقة موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
البعد الثالث: معيار المهاراتوالعناية المهنية اللازمة						
١٣	يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمسؤولياتهم.					
١٤	يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار التعقيدات والأهمية النسبية للمواضيع الخاضعة لاجراءات الفحص والتقييم.					
١٥	يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بالانسحاب من المهمة الاستشارية اذا كان موظفي ادارة التدقيق الداخلي لا يمتلكون المعرفة والمهارة والجدارة المطلوبة لتنظيم كل أو جزء من المهمة.					
١٦	يقوم المدققون الداخليون بتحسين معرفتهم ومهاراتهم من خلال تطوير مهني مستمر.					
البعدالرابع: معيار برنامج ضمان وتحسين الجودة						
١٧	يقوم المدققون الداخليون بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
١٨	يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بإبلاغ مجلس الإدارة عن التقييمات الخارجية لبرنامج الرقابة النوعية.					
١٩	في حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي، يكشف مدير ادارة التدقيق الداخلي للجنة التدقيق أو لمجلس الإدارة عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير اذا كان لهذا الأمر تأثيرات جوهرية على نتائج عملية التدقيق الداخلي.					

	العبارات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
		درجة الموافقة				
٢٠	يتم تطوير وتقويم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بشأن جودة الاداء والاجراءات المناسبة التي تم اتخاذها لتحقيق التحسينات المنشودة.					
المحور الثاني: معايير الاداء						
البعد الأول: معيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي						
٢١	هنالك تنسيق بين أعمال ادارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي.					
٢٢	يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بوضع الخطط اللازمة للقيام بوظائف التدقيق الداخلي بهدف تحديد أولويات نشاطات التدقيق الداخلي المتفقة مع أهداف الشركة.					
٢٣	يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية الى مجلس الادارة تتضمن أهداف وصلاحيات ومسؤوليات أنشطة التدقيق الداخلي التي تتعلق بالخطط المرسومة.					
البعد الثاني: معيار طبيعة العمل						
٢٤	تقوم أنشطة التدقيق الداخلي بمساعدة الشركة على المحافظة على عمليات رقابية فعَالة وذلك من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها والقيام بالتحسين المستمر عليها.					
٢٥	يتحقق المدققون الداخليون أثناء المهام الاستشارية من ان المخاطر تتناسب مع المهمة وينتبهوا الى وجود اي مخاطر اخرى.					

	العبارات	درجة الموافقة				
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
٢٦	تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة بالشركة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها.					
٢٧	تقوم أنشطة التدقيق الداخلي بتقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بإدارة الشركة وعملياتها.					
البعد الثالث: معيار التخطيط للمهمة						
٢٨	يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار عند قيامهم بوضع أهداف عملية التدقيق احتمالية انطواء الأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق على أخطاء أو انحرافات هامة أو غيرها.					
٢٩	تسعى ادارة التدقيق الداخلي للحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها.					
٣٠	يشتمل نطاق عملية التدقيق المخطط لها على كل ما يتصل بها من سجلات وأنظمة وأشخاص وموجودات مادية.					
٣١	تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتحديد الموارد المناسبة لعملية التدقيق الداخلي من أجل تحقيق أهدافها.					
البعد الرابع: معيار تنفيذ المهمة						
٣٢	يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بملاحظة ومتابعة تنفيذ برنامج التدقيق للتأكد من الالتزام عند التنفيذ بالبرامج الموضوعة إلا في حالات التعديل المبرر والمسموح به.					
٣٣	يقوم مدير ادارة التدقيق الداخلي بالتأكد من موضوعية ودقة التدقيق ووضوح تقارير التدقيق وأنها مقدمة في الوقت المناسب.					

	العبارات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
٣٤	يقوم المدققون الداخليون بتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف عملية التدقيق.					
٣٥	يقوم المدققون الداخليون بتدوين المعلومات ذات العلاقة لدعم استنتاجات ونتائج المهمة.					
البعد الخامس: معيار ايصال النتائج						
٣٦	تكون تقارير التدقيق الداخلي دقيقة وموضوعية ونمطية حيث يمكن فهمها واستيعاب مضامينها بسرعة.					
٣٧	يتم إعداد تقرير مكتوب وموقع فور الانتهاء من عملية التدقيق.					
٣٨	تحتوي التقارير على التوصيات والتحسينات الواجب اجراؤها مستقبلاً لتحقيق فعالية الأداء.					
٣٩	يتم فحص تقرير التدقيق وتحديد الأشخاص الواجب اطلاعهم عليه قبل عرضه على الادارة.					
٤٠	تنسجم التوصيات التي تتطلب تغييرات مع التوجهات واللوائح والسياسات المعتمدة والتعليمات الخاصة بالشركة.					
البعد السادس: معيار متابعة سير العمل						
٤١	يضع مدير ادارة التدقيق الداخلي نظاماً مناسباً لمتابعة ومراقبة عملية التصرف في النتائج التي تم ايصالها الى الإدارة.					
٤٢	يؤخذ في الاعتبار عند القيام بعملية المتابعة الحالات غير المُرضية للمدققين الداخليين والناجمة عن قصور الاجراءات المتبعة من قبل الادارة.					

	العبارات	درجة الموافقة				
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
٤٣	تقوم الادارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لإتخاذ قرار فيما اذا كان من الممكن تطبيق التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف.					
٤٤	تكون مسؤولية المتابعة معروفة ومحددة بشكل خطي وضمن أوراق عملية التدقيق.					
البعد السابع: معيار إبلاغ قبول المخاطر						
٤٥	عندما يرى مدير التدقيق الداخلي ان الادارة قد قبلت شيئاً من المخاطر غير المقبولة أساساً بالنسبة للشركة يقوم بمناقشة هذه المسألة مع المدير العام.					
٤٦	يأخذ المدققون الداخليون بالاعتبار عند اعداد تقارير المتابعة طبيعة اجراءات المتابعة التي يقوم بها اطراف اخرى.					
الفرضية الثانية: لا توجد معوقات تحول دون الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.						
٤٧	عدم وجود اهتمام من قبل مجلس الادارة بالتدقيق الداخلي.					
٤٨	عدم المعرفة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من قبل المدققين الداخليين.					
٤٩	عدم وجود الزام قانوني للشركات بالالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.					
٥٠	استثناء المدققين الداخليين من المكافآت المالية التي توزع على الادارة التنفيذية.					

العبارات		درجة الموافقة				
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
٥١	ترك العمل من قبل المدققين الداخليين اصحاب الخبرات الطويلة.					
٥٢	عدم رغبة مدير ادارة التدقيق الداخلي بتطوير كادر التدقيق الداخلي.					
٥٣	ارتفاع تكاليف الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.					

الجزء الثالث: أكون شاكرا لكم لو تفضلتم بإضافة أية عوامل أخرى ترتبط بتحسين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية :

١. ....

٢. ....

٣. ....

٤. ....

٥. ....

أكرر شكري لكم على حُسن تعاونكم وتجاوبكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

ملحق رقم (٢)

قائمة أسماء محكمي الإستبانة

التسلسل	اسم المحكم	مكان العمل / الجامعة
١	الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام	الجامعة الهاشمية
٢	الأستاذ الدكتور حسام الدين مصطفى الخداش	جامعة العلوم التطبيقية
٣	الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور	جامعة الزرقاء الخاصة
٤	الدكتور ابراهيم منصور	الجامعة الهاشمية
٥	الدكتور أحمد العموش	الجامعة الهاشمية
٦	الدكتور فادي الشياب	الجامعة الهاشمية
٧	الدكتور محمود نصار	جامعة العلوم التطبيقية

Abstract

The extent of internal auditors commitment at the Jordanian shareholding companies with the International Internal Audit Standards

Student: Abdullah Mahmoud Salem Al-hawamleh

Supervisor: Dr. Abdullah Ahmed Al-khawaldeh

Assistant Professor

This study aimed to measure the extent of internal auditors commitment at the Jordanian shareholding companies with the International Internal Audit Standards, and aimed to identify the constraintsthat prevent commitment with International Internal Audit Standards, and also aimed to identify the personal variables on the commitment of internal auditors in the Jordanian shareholding companies with the International Internal Audit Standards.

To achieve the study objectives, a questionnaire has been developed and distributed on the study sample.the study population was (٢٦٠) companies, and The sample was (٦٠) Jordanian shareholding company represents (٢٣.٠٧%) of the study population, (١٢٠) questionnaires were distributed. The number of valid questionnaires for analysis were amounted (١١٢) questionnaires represents (٩٣.٣٣%) of distributed questionnaires. Accordingly, the researcher analyzed the data obtained from questionnaires using the statistical package for the social sciences (SPSS).

One of the most important results that the study concluded is that internal auditors in the Jordanian shareholding companies commit highly with International Internal Audit Standards. And there is no constraints to commit with International Internal Audit Standards. Also there is no

statistically significant differencesin the extent of commitment with International Internal Audit Standards and personal variables for internal auditors, except the existence of differences noted for the benefit of the number of years experience.

The researcher recommended several main subject matters including need to follow up Internal Auditors continuously developments in the field of science related to the Audit, And employ Internal Auditors who have experience and professional certificates. Also the researcher recommended about the necessity for the existence of legal requirement comit Jordanian Shareholding companies to apply the International Internal Audit Standards.